كثّف التحالف السعودي-الإماراتي من غاراته على مواقع الحوثيين في صنعاء أمس الجمعة، على وقع تصاعد اعتداءات الجماعة ضد المصالح السعودية، والتي دفعت الرياض إلى الاستعانة ببريطانيا لإرسال جنود وأنظمة رادار لحماية منشآتها النفطية

هجمات حوثية تستفز السعودية

غارات مكثفة على صنعاء وجنود بريطانيون لحماية المنشآت النفطية

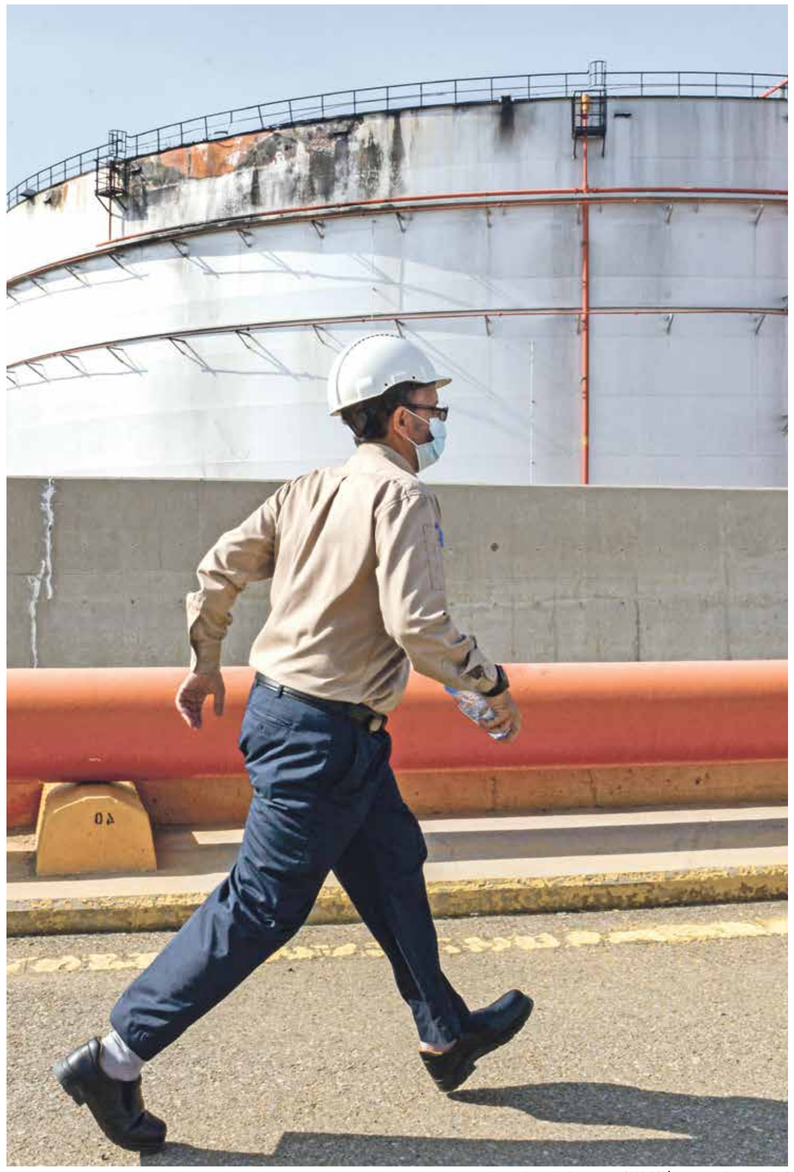

اضرار بهجوم استهدف منشأة «أرامكو» في جدة (فايز نور الدين/فرانس برس)

للحديث تتمة...

لقاءات التنسيق تغلب المصالحة

نضال محمد وتد

صمد الأسير الفلسطيني ماهر الأخرس في إضرابه عن الطعام 103 أيام أرغمت الاحتلال في مواجهة إرادته الصلبة، على الإفراج عنه وتحريره من الاعتقال الإداري التعسفي، لم يسأم الأخرس، ولم يقبل بالتراجع عن حقه الأساسي في الحرية، فنال حريته. في المقابل، لم تصمد بيانات السلطة الفلسطينية، لافتقارها للإرادة الفلسطينية الحقّة، وللحقيقة المجردة، بشأن التزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقّعة مع السلطة وفق رسالة منسق أنشطة الحكومة الإسرائيلية، أمام ممارسات الاحتلال في الهدم والقتل والتخطيط لمزيد من الاستيطان. لم تصمد بيانات الانتصار الوهمي أمام الحقيقة على الأرض، ولم تصمد تعهدات السلطة بالمحافظة على الثوابت. فنظّمت خلال أسبوع واحد فقط لقاءي تنسيق مع قادة وضباط الجيش الإسرائيلي، حصل فيها الطرف الإسرائيلي على تعهد وموافقة فلسطينية بتنسيق أمني كامل من دون أي تحفّظ. كانت ترجمته الأولى عشرات المعتقلين الفلسطينيين من مناطق «أ». ومع اعتزام حكومة الاحتلال المصادقة، غداً الأحد، على تحويل أموال الضرائب الفلسطينية للسلطة، اتضح من تقرير لـ«هآرتس»، أن المبالغ التي سيتم تحويلها سيُقتطع منها ما تدفعه السلطة الفلسطينية للأسرى وعوائل الشهداء، لتكون السلطة قد قطعت شوطاً جديداً في التنكّر لتضحيات الشعب الفلسطيني وأسراه، وآخرهم ماهر الأخرس، على مذبح النوايا الحسنة المقدّمة للبيت الأبيض، والبقاء في السلطة، وهو ما كان يقتضي بالضرورة تعليق المصالحة الوطنية والوحدة الفلسطينية. لكن الواقع أن قرار العودة للتنسيق الأمني والمدني مع الاحتلال، يعني عملياً قراراً رسمياً للسلطة في رام الله بتأجيل ملف المصالحة إلى أجل غير مسمى، كي لا تدخل في «حرج» تفسير هذه المحادثات وجولات الحوار للبيت الأبيض وساكنه الجديد. ويمكن القول عملياً، وبالرجوع إلى كل نقاط ومحطات فشل لقاءات ومساعي المصالحة، إن هذه المصالحة تعثرت مهما بدت قريبة، كلما خُيّرت السلطة في رام الله بين العودة لوجع رأس توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين «أفق جديد» لعملية تفاوض جديدة يضع مجرد إطلاقها الروح في سلطة أوسلو و«ورقة» تلوح بها في وجه معارضيها لتبرير المضي في مسار أعلن الاحتلال، قبل غيره، أنه لن يفضي لأكثر من سلطة حكم ذاتي مهمتها الرئيسية حفظ أمن الاحتلال وتسيير حياة الناس تحت الاحتلال بلا أفق للتحرر.

عدن ـ **العربي الجديد**

تعود الهجمات المكثفة من الحوثيين على مواقع سعودية حساسة، ولا سيما النفطية منها، لتؤرق الرياض وتزيد التساؤلات عن مدى نجاح التحالف السعودي الإماراتي خلال خمس سنوات من الحرب على تحقيق هدفه بإبعاد خطر الحوثيين عن الأراضي السعودية، على الرغم من الغارات الكثيفة التي بشّنها التحالف على مواقع الحوثيين، ولا سيما في العاصمة صنعاء. إزاء هذا الوضع، برز لجوء المملكة إلى بريطانيا للمساعدة في حماية المنشآت النفطية.

وفي جديد التطورات، شن التحالف بقيادة السعودية أمس الجمعة سلسلة من الضربات الجوية على ثكنات يستخدمها الحوثيون في صنعاء وحولها. ولم ترد أنباء عن وقوع إصابات. وأفادت المعلومات بأن الضربات استهدفت معسكرات للحوثيين في صنعاء ومحافظة عمران شمال العاصمة ومنطقة الحديدة الساحلية الغربية. من جهتهم، أعلن الحوثيون أن طائرات التحالف شنّت 17 غارة على صنعاء ومحيطها. جاء ذلك وفق فضائية «المسيرة» المتحدثة باسم الحوثيين، التي أوضحت أن طائرات التحالف شنّت 3 غارات على الكلية الحربية في صنعاء، من دون وقوع خسائر بشرية. كما شنت 4 غارات على منطقة الصمع، و3 على جبل عيبان، و3 أخرى على ريمة حُميد، و غارتين على جربان، وغارة على كل من الحفا، وفج عطان في صنعاء، بحسب المصدر ذاته.

وبينما لم يصدر أي تعليق رسمي عن الحوثيين حتى عصر أمس، نقلت وكالة «فرانس برس» عن مسؤول حوثي لم تسمه، قوله إنّ «السعودية والإمارات تريدان أن نخضع لهما ونستسلم لهما بإخافتنا بغاراتهما الجوية»، مضيفاً «لكننا نقول لهما إنّ غاراتهما لن تزيدنا إلا قوة وضرباتنا سوف تصل إلى عقر دارهما».

وتزامنت الغارات الجوية مع تجدد المواجهات العسكرية بين قوات الحكومة والحوثيين في أطراف مديرية نهم شرق صنعاء، مع معارك جنوب مأرب وغربها وشرق مدينة الحزم عاصمة محافظة الجوف بين الطرفين. ووفق مصادر عسكرية في مأرب تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن قوات الجيش الوطني التابع للحكومة، تمكنت من استهداف الحوثيين في جبل هيلان غرب مأرب، فضلاً عن دك ميليشيات الحوثيين في محيط معسكر مارس في جبال نهم، وسط تجدد المعارك جنوب المحافظة وفي حدود محافظة البيضاء.

وجاءت الضربات الجوية فيما أعلن التحالف أمس أنه رصد ودمر لغمين في جنوب البحر الأحمر، متهماً الحوثيين بزرعهما.

وتأتي هذه التطورات في سياق تصاعد الهجمات الحوثية على السعودية، إذ نفذ الحوثيون هجوماً صاروخياً على منشآت نفطية سعودية في مدينة جدة يوم الإثنين الماضي، كما أحدث انفجار أضراراً بناقلة في مرفأ سعودي في البحر الأحمر يوم الأربعاء. وتصاعدت الهجمات عبر الحدود التي تشنها قوات الحوثي منذ أواخر مايو/ أيار عندما انقضى أجل أتفاق لوقف إطلاق النار كان قد تم التوصل إليه بسبب جائحة كورونا. وكانت شركة «أرامكو» السعودية قد أعلنت الثلاثاء الماضي أنّ هجوم الحوثيين الصاروخي على منشأة تابعة لها في مدينة جدة، أحدث فجوة في خزّان نفطي مما أدى إلى انفجار ثم حريق تم إخماده بسرعة. وقال مدير محطة توزيع جدة الشمالية عبدالله الغامدي للصحافيين "للأسف، تعرضت المنشأة لقذوف في هجوم عدائي، كما تعلمون فإن الأمر هدف لمثل هذه الهجمات المعادية». وأضاف «أصيب الخزان في جزئه العلوي، وهناك أضرار كبيرة في السقف فيما حيث خلّف (الهجوم) فجوة كبيرة تبلغ مساحتها حوالى مترين في مترين».

بعدها، حذر وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني، في سلسلة تغريدات الخميس، «من تساهل المجتمع الدولي مع ارتفاع وتيرة الأنشطة الإرهابية لمليشيا الحوثي في البحر الأحمر، التي تنفذ بتخطيط وسلاح إيراني». وأضاف: «أنشطة الحوثيين تستهدف مصالح العالم أجمع في استمرار تدفق إمدادات الطاقة وأمن وسلامة خطوط الملاحة في أهم الممرات الدولية». وأردف: «الهجمات الإرهابية التي يديرها نظام طهران وتستهدف خطوط الملاحة، تعيد للأذهان تجاهل المجتمع الدولي للتحذيرات من تهديدات إرهابية وشيكة بعد انتهاء الحرب الأفغانية، ليفيق العالم على صدمة استهداف برجي التجارة العالمية». وقال في تغريدة أخرى، «السبيل الوحيد لوقف التهديدات الإرهابية وحماية الأمن والسلم الإقليمي والدولي، يبدأ بتصنيف مليشيا الحوثي جماعة إرهابية».

وإزاء هذه الهجمات الحوثية، برز أمس ما كشفته صحيفة «إندبندنت» البريطانية، من أن بريطانيا أرسلت سراً جنوداً لحماية الحقول النفطية في السعودية، من دون إبلاغ البرلمان، وفق الإجراءات المتبعة، وإعلام الرأي العام. وبررت وزارة الدفاع البريطانية الأمر بكون حقول النفط «بنية اقتصادية بالغة الأهمية»، وأنه كانت ثمة حاجة إلى مدافع من الفوج السادس عشر من سلاح المدفعية الملكي، للمساعدة في صد هجمات الطائرات من دون طيار.

وبحسب «إندبندنت»، فإن هذه العملية العسكرية التي انطلقت في فبراير/شباط الماضي، تزامنت مع حظر تصدير المعدات العسكرية إلى السعودية، إذ منعت محكمة الاستئناف الحكومة البريطانية من إقرار صادرات عسكرية للرياض، حتى يوليو/ تموز الماضي، بسبب المخاوف من ارتكاب السعودية جرائم حرب في اليمن.

وقال متحدث باسم وزارة الدفاع للصحيفة، إنه في أعقاب الهجمات بالطائرات المسيّرة على منشآتين لـ«أرامكو» في 14 سبتمبر/ أيلول 2019، عملت الحكومة البريطانية مع شركاء دوليين للنظر في تعزيز الدفاعات السعودية عن مؤسسات مهمة من التهديدات الجوية. وأقر المتحدث أن المساهمة البريطانية تضمنت نظام رادار عسكري متقدم، للمساعدة في الكشف عن ضربات الطائرات من دون طيار، ولكنه رفض الإفصاح عن جداول زمنية معينة، أو عدد الأفراد المعنيين، لأسباب تتعلق بأمن العمليات. لكن وزير القوات المسلحة، جيمس هيبي، أكد في مراسلة مكتوبة للصحيفة أن جنوداً بريطانيين رافقوا عملية نشر «رادارات جيراف» في السعودية، وشدد على أن عملية الانتشار كانت «ذات طبيعة دفاعية بحتة، وتساهم في إسناد السعودية لمواجهة التهديدات الحقيقية إزاءها»، وأضاف الوزير أن العملية «لا تزال مستمرة» حتى أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، وقد كلفت دافعي الضرائب في المملكة المتحدة أكثر من 840 ألفاً.

وكان وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني جيمس كليفرلي كتب على «تويتر» قبل أيام أنّ «اعتداءات الحوثيين عبر الحدود تجاه السعودية تهدد بإخراج عملية السلام عن مسارها وتعرض حياة المدنيين للخطر».

تحركات إماراتية جنوباً

كشفت مصادر عسكرية لـ«العربي الجديد» ان الإمارات دفعت بدعم جديد من الآلية والمعدات المتطورة لاتباعها في «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي في محافظة عدن، ومن هذه الآلية صواريخ حرارية وموجهة، فضلا عن عربات أميركية مضادة للصواريخ، إضافة إلى دفع عدد كبير من القوات لمواجهة الحكومة في محيط مدينة زنجبار عاصمة أبين. كما عمد أتباع أبوظبي لفتح باب التجنيد. وتتزامن هذه التحركات مع نصب أبوظبي أبراج اتصالات متطورة في جزيرة سقطرى، فضلا عن إنشاء معسكر جديد في الجزيرة، يتم فيه تدريب عناصر يمنية وأجنبية.

حديث عن صفقة عسكرية
لقاء نتنياهو ـ بن سلمان

القدس المحتلة
نضال محمد وتد

المح المحلل في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، عاموس هرئيل، أمس الجمعة، إلى إمكانية أن يكون اللقاء السري، الذي جمع الأسبوع الماضي بين رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، وولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، مرتبطاً بمساعي إبرام صفقة تسليح كبيرة بين واشنطن والرياض. وكان الرئيس الأميركي الخاسر في الانتخابات، دونالد ترامب، قد أعلن عن مثل هذه الصفقة في بداية ولايته (2017)، إلا أنه لم يتمكن من إتمامها حتى الآن، ما يشير إلى أن اللقاء المذكور قد يكون عقد لضمان إبرامها وعدم معارضة إسرائيل لإتمامها.

وبحسب الصحيفة، فإن المنظومة الأمنية في وزارة الأمن الإسرائيلي، تخشى من سيناريو كهذا، وأن تكون واشنطن تحاول التمهيد لصفقة أسلحة من هذا النوع. وتنبع خشيتها من أنه سبق لنتنياهو أن أعطى موافقة لبيع الإمارات مقاتلات «أف 35»، وسط إقصاء وزارة الأمن وقيادة الجيش وحتى وزير الأمن، بيني غانتس، عن المفاوضات التي سبقت إشهار التحالف الإماراتي – الإسرائيلي، في 15 سبتمبر/ أيلول الماضي. ولم يتم الكشف عن هذه الصفقة إلا بعد تقرير موسع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» بعد أيام من إشهار التحالف المذكور.

وبحسب التقرير، فإن التقارير الأخير بين تل أبيب والرياض يشكل في هذا السياق مصدر قلق للمنظومة الأمنية والعسكرية في إسرائيل، ويُرجّح المؤسسة الإسرائيلية أكثر بكثير من قرار ترامب بيع الإمارات مقاتلات من طراز «أف 35». وينبع هذا القلق بحسب الصحيفة من حقيقة إخفاء نتنياهو أمر زيارته السعودية ولقائه ولي العهد السعودي عن غانتس وعن رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، وبالتالي فإن الإسرائيليين لا يعرفان حتى الآن شيئاً عن المحادثات التي أجراها نتنياهو مع بن سلمان.

ويؤكد التقرير أنه في ظل «انفتاح شهية بن سلمان للحصول على صفقات أسلحة»، فإن الموقف الإسرائيلي سيختلف كلياً في سياق السعودية عن الإمارات، لكون السعودية تملك حدوداً طويلة وقريبة من إسرائيل خلافاً للإمارات. كما أن «استقرار الحكم في السعودية ليس أمراً مضموناً في ظل نشاط منظمات سنية متطرفة في السعودية»، وفق «هآرتس». وكانت صحيفة «يسرائيل هيوم»، قد ذكرت سابقاً أنّ مسؤولين سعوديين أبلغوها بأن اللقاء الذي جمع بن سلمان ونتنياهو، يدل على أنّ السعودية ترى في إسرائيل «حليفاً مهماً جداً في كل ما يتعلق بمواجهة إيران».

اعلن ترامب عن الصفقة سابقاً لكنه لم يتمكن من إتمامها بعد

جولة ثانية من «موءتمر اللاجئين»: روسيا تعقّد مسار الحل السوري

تنوي روسيا عقد جولة ثانية من موءتمر اللاجئين السوريين، في لبنان هذه المرة، بعدما عقدت نسخته الاولى في الشهر الحالي في دمشق

عماد كركص

تؤكد المعطيات أن روسيا أرادت من مؤتمر اللاجئين السوريين الذي عُقد في دمشق في 11 و12 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، فرض مسار سياسي جديد باستخدام ورقة إنسانية (اللاجئين)، للالتفاف على المسارات السياسية الأممية الرامية لحل الصراع السوري، ولا سيما مسار اللجنة الدستورية، الذي تضغط الأمم المتحدة لإنجاحه بدعم غربي، لإنجاز صياغة دستور جديد للبلاد قبيل استحقاق موعد الانتخابات الرئاسية في سورية منتصف العام المقبل. وتعكف موسكو على عقد جولة ثانية من المؤتمر على الأراضي اللبنانية، ما سيضع القضية السورية أمام مسار جديد لتمييع جهود الحل، يضاف إلى مسارات كانت قد اخترعتها موسكو لهذا الشأن، كاستانة الذي حاولت من خلال تعطيل مسار جنيف، ومن ثم اللقاءات المتتالية في سوتشي الروسية على مستوى المسؤولين بين إيران وروسيا وتركيا لتمرير توسيع رقعة نفوذ النظام والمليشيات الإيرانية بدعم مباشر منها شمالي غرب البلاد، تحديداً في محافظة إدلب وما حولها.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن رئيس مقر التنسيق الروسي - السوري لعودة اللاجئين، ميخائيل ميزينتسيف، تأييد موسكو لما قال إنها «مبادرة لبنانية بشأن عقد مؤتمر دولي حول عودة اللاجئين السوريين، على غرار المؤتمر الذي عُقد في دمشق. وأشار ميزينتسيف إلى أن «انعقاد المؤتمر هو العنصر الأول في تنسيق الجهود الدولية لحل واقعي لمشكلة عودة المواطنين السوريين من الخارج»، مضيفاً «في هذا الصدد، نؤيد تماماً مبادرة الجانب اللبناني بعقد مثل هذا المؤتمر على الأراضي اللبنانية ومستعدون للمساعدة في تنظيمه».

وكانت وسائل إعلام قد نقلت عن وزير الشؤون الاجتماعية والسياحة اللبناني رمزي مشرفية، دعوته لعقد نسخة ثانية من مؤتمر اللاجئين خلال لقائه مبعوث الرئيس الروسي إلى سورية الكسندر لافرنتييف، على هامش مؤتمر اللاجئين في دمشق. وقال مشرفية حينها: «إن الظروف الضاغطة تشجع الدول التي استضافت اللاجئين، خصوصاً لبنان، على إقرار خطة مع الدولة السورية لإعادة اللاجئين السوريين باقرب وقت ممكن». واعتبر أن «المؤتمر (النسخة الأولى) يشكل خطوة أساسية في درب طويل ينبغي اجتيازه مع الجانب السوري لإعادة المهجرين إلى بلادهم بشكل طوعي كريم ومتدرج»، معرباً كذلك عن أمله بأن «يتم استتباع هذا المؤتمر بخطوات عملية ويتم عقد المؤتمر الثاني على الأراضي اللبنانية»، وفق ما ذكرت وكالة «سانا» التابعة للنظام.

غير أن فكرة إقامة نسخة أو نسخة ثانية من مؤتمر اللاجئين، لم تخرج عن الجانب اللبناني أولاً، إذ سعى لافرنتييف للترويج لها في اللقاء ذاته مع مشرفية في دمشق، حين أشار لافرنتييف إلى استعداد بلاده لـ«تقديم ما يمكن من مساعدة لتخفيف الصعوبات التي يواجهها لبنان». ولفت إلى تأييده «النخطة الموضوعة لعودة اللاجئين السوريين من لبنان، والتي تم تنسيقها بشكل دقيق ومفصل مع القيادة السورية، التي تهتم بعودة مواطنيها لديارهم وبتهيئة ظروف العيش الكريم لهم». وأوضح أن «مؤتمر اليوم (النسخة الأولى) هو المرحلة الأولى من عمل طويل وشاق في اتجاه عودة اللاجئين، وأن البدء بشكل ناجح بتنفيذ مقرراته وعودة المهجرين من لبنان قد يكون محفزاً لعقد مؤتمر ثان». ولم يخرج عن الجانب اللبناني تصريحات جديدة حول المؤتمر بنسخته الثانية وزمن انعقاده، بيد أن من الواضح أن روسيا ستتصدى لمسألة التمويل والتنظيم، لإكمال هذا الملف كمسار جديد. وتشير التحركات الروسية في الملف السوري أخيراً إلى أن موسكو لم تقتنع بالبدائل عن النظام والأسد على وجه التحديد، وتسعى لتثبيته بأي شكل على الرغم من المعارضة الغربية والأميركية، بالإشارة إلى عدم الاعتراف بالانتخابات المقبلة، إن لم تكن بإشراف مباشر من الأمم المتحدة، وبعد إقرار التسوية السياسية في البلاد بشكل نهائي، بموجب القرار الأممي 2254. وفي حين قاطعت الدول الغربية موءتمر اللاجئين في دمشق، بدفع من الولايات المتحدة وجهود دبلوماسية من إدارة الرئيس الخاسر في الانتخابات الأميركية دونالد ترامب ومبعوثيه إلى سورية، السابق جيمس جيفري، والحالي جويل ريبرون، فإن روسيا تحاول تثبيت هذا المسار على الساحة السورية. واستغلت روسيا الانشغال الأميركي بالانتخابات الرئاسية بين ترامب والرئيس المنتخب جو بايدن، لإحداث تغيرات جذرية على الملف السوري وتفويت تلافيها على واشنطن مستقبلاً. كما حصل في فترة الانتخابات الأميركية عام 2016 بدعم النظام بهجوم واسع في حلب، سيطر الأخير من خلاله على الأجزاء الشرقية من المدينة وهجر الاف المدنيين.

بيد أن مساعي موسكو في الفترة الحالية تتركز على تعطيل مسار اللجنة الدستورية، برّج أي ملف سياسي أو إنساني في طريقه عبر جهود دبلوماسية حثيثة، لا سيما مع تكثيف المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسون جهوده أخيراً لإحداث اختراق في الجولتين المقبلتين، الرابعة والخامسة، من أعمال اللجنة في جنيف نهاية الشهر الحالي وفي الشهر الأول من العام المقبل. ويهدف بيدرسون إلى البدء ببحث مضامين دستورية، بعد أن نجح النظام بفرض وجهة نظره في الجولة الماضية وحتى المقبلة، بمناقشة «الثوابت والركائز الوطنية» بالإضافة إلى «الهوية الوطنية»، في سبيل كسب الوقت وتشتيت أعمال اللجنة عن بحث ومناقشة المضامين الدستورية الرئيسية. وهي الخطوات التي قال الرئيس المشارك للجنة عن وفد المعارضة، هادي البحرة، إنه سيبدأ بحثها ومناقشتها انطلاقاً من الجولة الخامسة، وذلك في تصريح سابق لـ«العربي الجديد».

وظهر مسؤولو النظام في دمشق، ومن ضمنهم رئيسه بشار الأسد، غير متحمسين لفكرة موءتمر اللاجئين الذي يعتبر مساراً روسياً خالصاً، حتى وإن أشارت موسكو إلى شراكتها مع دمشق من خلاله. وبرز ذلك في عدم إيلاء الاهتمام الكافي بالموءتمر، مع توجيه الأسد كلمته إلى المشاركين عبر دائرة تلفزيونية، على الرغم من أن مكان انعقاد الموءتمر يبعد عن القصر الجمهوري أقل من 10 كيلومترات، في حين ترك وزير خارجية النظام الراحل وليد المعلم الافتتاح لمعاونه أيمن سوسان والترحيب بالحضور على الرغم من تواجده في القاعة. وحاول النظام استغلال الموءتمر للترويج للبدء بمرحلة إعادة الإعمار، انطلاقاً من أن جزءاً كبيراً من اللاجئين لا يرغبون بالعودة نظراً للدمار الذي لحق بمدنهم وقراهم.

تعكف روسيا على عقد جولة ثانية من الموءتمر في لبنان

موسكو لم تقتنع بالبدائل عن النظام والأسد تحديداً

العراق: ضحايا في هجوم للصدريين

بغداد ـ **براء الشمري**
أكثم سيف الدين

قُتل 3 متظاهرين وأصيب نحو 50 آخرين، جراء مواجهات اندلعت بين متظاهرين وأنصار «التيار الصدري» الذين اقتحموا ساحة الحبوبي في مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار جنوبي العراق، أمس الجمعة، وأحرقوا خيم المتظاهرين في محاولة للسيطرة عليها، وسط استمرار الانتقادات الشعبية لدور المتفرج الذي تمارسه القوات الأمنية. وكان أنصار الصدر قد نظّموا تظاهرات واسعة، في ساحة التحرير ببغداد ومحافظات جنوبية، بعد تحشيد واستعداد لها دام لعدة أيام، أمس الجمعة، بغرض استعراض قوتهم استعداداً للانتخابات التشريعية المبكرة، المقررة في 6 يونيو/ حزيران المقبل، والتي يطمحون إلى كسب 100 مقعد برلماني فيها، لتسمية رئيس الحكومة العتيد.

ووفقاً للناشط سلام اللامي، فإن العشرات من أنصار الصدر، بينهم من يحمل أسلحة خفيفة، حاولوا إخراج المتظاهرين من ساحة الحبوبي لأجل بسط سيطرتهم عليها، واستغلالها لأجنداتهم السياسية. وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «المتظاهرين الموجودين في الخيم حاولوا منعهم من ذلك، ورفضوا الخروج، إلا أن أتباع الصدر بادروا بالاعتداء على المتظاهرين العزل، بالرصاص الحي والضرب بالعصي وأنابيب حديدية وسكاكين كانوا يحملونها معهم». وأوضح أن «الاشتباكات تسببت بمقتل عدد من المتظاهرين وإصابة نحو 50 آخرين، نُقلوا إلى مستشفى قريب، بينما بدأ العشرات من أتباع الصدر يتوافدون نحو الساحة، لأجل السيطرة عليها وإخراج المتظاهرين بالقوة». وأضاف أن «عناصر الأمن الموجودين في الساحة لم يحركوا ساكناً إزاء الاعتداء على المتظاهرين». وأكد أن «الوضع مرتبك للغاية وأن الأحداث قد تتطور، في حال استمرار محاولات أتباع الصدر بمحاولات السيطرة على الساحة بالقوة».

من جهته، أكد مسؤول محلي في المحافظة، أن «ساحة الحبوبي تشهد توتراً أمنياً، لا سيما مع اندفاع العشرات من أتباع الصدر نحوها»، مشيراً لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الحكومة المحلية تدخلت للسيطرة على الموقف، محاولة التهدئة، في وقت رفض أتباع الصدر الاستجابة لذلك». وأضاف، أن «أتباع الصدر أحرقوا الآن جميع خيام المتظاهرين، ويعملون على رفع شعاراتهم، وصور الصدر داخل الساحة، كما يعملون على إزالة شعارات المتظاهرين». وعلى صفحات التواصل الاجتماعي انتقد ناشطون، عدم تدخل القوات الأمنية بحماية المتظاهرين.

وحمّل الناشط أسعد الناصري، الأجهزة الأمنية مسؤولية الأحداث، وانتقد في تغريدة له على «تويتر»، «التقصير الواضح من الأجهزة الأمنية في منع العصابات المسلحة التي تريد اقتحام ساحة الحبوبي في الناصرية، ووقوع عدد من الجرحى حالة أحدهم خطرة»، داعياً العشائر إلى «الوقوف مع أولادها، لمنع هذا الاستهتار بدماء الأبرياء». أما الناشط عمر الجنابي، فاعتبر في تغريدته أن «الناصرية تقمع لأنها رفضت تسليم ساحة التظاهر إلى أتباع الصدر، لاستغلالها، بينما تغط الحكومة ووزارة الداخلية وجميع أجهزة الأمن العراقية في سبات عميق خوفاً من الميليشيات المسلحة».

وكان الآلاف قد شاركوا في التظاهرات التي نظمها التيار الصدري في ساحة التحرير ببغداد ومحافظات جنوبية، وادى المتظاهرون صلاة الجمعة في الساحة، وسط تراجع ملحوظ في أعداد الذين شاركوا في التظاهرات مقارنة بفعاليات سابقة جرت في السنوات الماضية. ورفع عناصر «التيار الصدري» صورة زعيم التيار مقتدى الصدر، مرددين شعارات رافضة للوجود الأميركي في العراق. وخلال التظاهرة تم إلقاء كلمة لمقتدى الصدر من قبل أحد قيادات تياره، قال فيها إنه ليس طامعاً في الحكم، بل يطمع بـ«النصر على الفاسدين والمنحرفين». وأشار إلى وجود من يريد السوء بالعراق، وإخضاع شعبه والتسلط عليه، ونهب ثرواته، وإبقاء العراق أسيراً للخارج، مضيفاً «نحن ملزمون بالدفاع عنه (العراق) تحت قبة البرلمان بأغلبية صدرية مؤمنة بالإصلاح».

انصار الصدر في تظاهرة امس (الأناضول)

شرق غرب

تظاهرة بتعز للمطالبة بوسم الحوثيين بالإرهاب

تظاهر مئات اليمنيين في تعز، جنوب غربي البلاد، أمس الجمعة، لمطالبة العالم بتصنيف الحوثيين «جماعة إرهابية». وجاءت هذه التظاهرة ضمن حملة شعبية بقودها ناشطون انطلقت قبل أيام عبر مواقع التواصل الاجتماعي في عدة محافظات يمنية، تطالب المجتمع الدولي بتصنيف الحوثيين جماعة إرهابية.
(الأناضول)

الاردن: قتلى بإحباط تهريب مخدرات من سورية

أعلن الجيش الأردني، أمس الجمعة، إحباط عملية تهريب مخدرات من الحدود الشمالية مع سورية، وقتل وإصابة «عدد من المهربين» أثناء محاولتهم اجتياز الحدود. وقال مصدر عسكري في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، في بيان، إن «المنطقة العسكرية الشرقية، وبالتنسيق مع إدارة مكافحة المخدرات، أحبطت، فجر الجمعة، محاولة تسلل وتهريب كمية من المخدرات من الأراضي السورية إلى الأراضي الأردنية». وأضاف أنه «تم تطبيق قواعد الاشتباك، ما أدى إلى قتل وإصابة عدد منهم أثناء محاولتهم اجتياز الحدود».
(فرانس برس)

قتلى بانفجار سيارة في الحسكة

قتل عدد من الأشخاص، بينهم عناصر من «الجيش الوطني السوري»، جراء انفجار سيارة مفخخة في محافظة الحسكة، شرقي سورية، فيما قصفت قوات النظام السوري والطائرات الروسية مناطق مختلفة شمال غربي سورية. وذكرت مصادر محلية أن سيارة انفجرت قرب حاجز لـ«الجيش الوطني السوري»، أمس الجمعة، غرب مدينة رأس العين ضمن محافظة الحسكة، ما أدى إلى مقتل عشرة أشخاص من عناصر الحاجز والمدنيين.
(العربي الجديد)

بغداد تتهم «قسد» بالتهاون مع تسلل الإرهابيين

اتهمت قيادة الجيش العراقي، أمس الجمعة، «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، بالتهاون مع تسلّل الإرهابيين من الأراضي السورية إلى العراق، في المناطق التي توجد فيها على الحدود. يأتي ذلك بعد يومين من إحباط حرس الحدود العراقي محاولة تسلّل لمسلحين، بينهم سوري وتركي، قدموا من مناطق سيطرة «قسد». وقال حرس الحدود العراقي إن المسلحين حاولوا الدخول للعراق عبر منطقة ربيعة الحدودية المقابلة لمدينة الحسكة.
(العربي الجديد)

السودان يودع الصادق المهدي

شارك الاف السودانيين في مدينة أم درمان، امس الجمعة، في جنازة زعيم حزب الأمة القومي ورئيس الوزراء الأسبق الصادق المهدي، الذي توفي في الإمارات جراء إصابته بفيروس كورونا. وكان في انتظار الجثمان في مطار الخرطوم رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك وغيرهما من كبار المسؤولين. ودفن جثمان الصادق المهدي بجوار جثمان جده الأكبر المهدي، الذي قاد مقاومة ضد الاحتلال الإنكليزي في نهاية القرن التاسع عشر.
(رويترز)

بعد إقرار الحكومة المصرية اللائحة التنفيذية لقانون العمل الأهلي، تترقب مختلف الأوساط الحقوقية وكذلك الجهات المانحة صدور اللائحة، التي تتضمن نصوصاً غير واضحة، وتهدف لاستمرار التضييق على عمل المنظمات، وخصوصاً العاملة بمجال السياسية والحقوق

قانون العمل الأهلي بمصر

اللائحة التنفيذية بين النصوص السيئة والتهديدات

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تترقب الأوساط الحقوقية في مصر صدور اللائحة التنفيذية لقانون العمل الأهلي، عقب إعلان الحكومة إقرارها في اجتماعها أول من أمس، الخميس، بعد نحو تسعة أشهر من التأخر غير معلن الأسباب، إذ كان من المفترض إصدارها قبل 21 فبراير/ شباط الماضي، وذلك بعد عام تقريباً من صدور القانون الذي عجّزت الدولة ومنظمات المجتمع المدني الحقوقية والاجتماعية عن تطبيقه بلا لائحة.

ويتضمن القانون 149 لسنة 2019 الذي أصدره الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في صيف العام الماضي، نصوصاً عديدة كانت تهدد وقت إصدارها لمغازلة الدول الأجنبية والجهات المانحة لاستئناف إرسال مساعداتها ودعمها المالي لمصر، وتمويل الأنشطة التنموية والثقافية والصحية والدراسية، بعد توقفها بصورة شبه كاملة منذ صدور القانون السابق الملغى سيئ السمعة رقم 70 لسنة 2017.

وأصدر السيسي القانون الحالي مباشرةً بعد قرار المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلغاء المؤتمر الذي كان مقرراً عقده في مصر يومي 4 و5 سبتمبر/ أيلول من العام الماضي حول مكافحة التعذيب، إثر انتقادات وجهتها منظمات حقوقية للمكان الذي اختارته المنظمة لعقده، وانتقادات دولية لسجل مصر في التعذيب المنهج.

ويعكس تأخر إصدار اللائحة التنفيذية طوال هذه المدة، اعتياد النظام الحاكم على عدم الالتزام بالمواعيد التي تنص عليها التشريعات بصورها المختلفة، وعلى رأسها القوانين التي ينص الدستور على إصدارها لتنظيم مجالات معينة، وكذلك عدم الالتزام بمواعيد إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين باعتبارها «مواعيد تنظيمية وليست إلزامية».

كما يعكس التأخر فشل الحكومة في الوصول إلى صيغة ملائمة لجميع الجهات المهتمة بالعمل الأهلي، داخلياً وخارجياً، وانغماسها في محاولات فاشلة للتغلب على تعدد وتناقض الآراء الصادرة من تلك الجهات؛ مع الصياغات التي تقترحها وزارة التضامن الاجتماعي وضدها.

وفي السياق، قال مصدر حكومي في الوزارة لـ«العربي الجديد»، إنّ المخابرات العامة هي صاحبة قرار وتوقيت إصدار اللائحة في المقام الأول، وليست وزارة التضامن الاجتماعي المسند إليها قانوناً تطبيق القانون، خصوصاً أنها الجهة صاحبة التدخل الأكبر في النصوص المقترحة، وتفصيل مواد القانون التي من المنتظر أن تحدث ارتباكاً في التطبيق، لا سيما بشأن الجمعيات الحقوقية والمنظمات الأجنبية العاملة وأنشطة العمل الأهلي المختلفة.

وذكر المصدر أنّ الوزارة أعدت خلال العام الحالي خمس مسودات لائحة، كانت للمخابرات دائماً اعتراضات عليها. كما اعترض الأمن الوطني على بعض النصوص، فيما اعترضت بعض الجهات الأجنبية، وبصفة خاصة السفارات - التي طلبت الاطلاع على اللائحة من باب الاطمئنان لإبداء مصر حسن النوايا إزاء الجهات المانحة - على عدد من النصوص التي تضمنتها مسودة عرضت في الصيف الماضي. وكشف أن المسودة التي ستصدر اللائحة بمعظم نصوصها الآن لم تعرض على السفارات، مشيراً إلى أن هذا الأمر من المسائل التي أثارت حساسية بين الأخيرة والحكومة خلال الفترة الماضية، حتى قبل الهجمة الأمنية الأخيرة على «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» على خلفية زيارة 13 سفيراً لها في مطلع الشهر الحالي، وعن دور الوزيرة السابقة فايزة أبو النجا، مستشارة السيسي لشؤون الأمن القومي، والتي شاركت بفاعلية في صياغة النص النهائي للقانون، قال المصدر إنها سبق واعترضت على بعض الأفكار الواردة في اللائحة التي أعدتها الوزيرة السابقة غادة والي قبل تركها الوزارة للعمل بالأمم المتحدة. وفي المسودة الأخيرة، أصرت أبو النجا على وضع نصوص تشدد قبضة الجهة الإدارية على المنظمات من خلال الإجراءات العقابية الإدارية المتمثلة في الغلق والحل ومصادرة الأموال.

وذكر المصدر أنه على الرغم من وجود تعاون بين الجهات الغربية المانحة ووزارة التعاون الدولي والجمعيات الأهلية الموالية للنظام التي تسيطر عليها المخابرات، فإن هناك قصوراً كبيراً في التمويل منذ صدور قانون عام 2017 بسبب عزوف عدد كبير من الجهات المانحة، لا سيما في مجالات الثقافة والتعليم والحقوق السياسية، عن ضخ أموالها في مصر، لحساب دول أخرى في المنطقة العربية أو المحيط الأفريقي، وتحديداً الأردن وتونس والسودان وإثيوبيا.

وتخشى جهات التمويل الأجنبية من استخدام اللائحة الجديدة في تحديد أنماط بعينها للأنشطة محل التمويل، وإهمال الملفات الخاصة بالتحول الديمقراطي والمساعدة القانونية للسجناء والتثقيف والتعليم والتدريب، وذلك باستخدام الألفاظ المائعة وحمّالة الأوجه التي يزخر بها القانون وتثير شكوك الجهات الغربية في نوايا النظام الحاكم. مثل «النظام العام، والأمن القومي، والآداب العامة» في ما يتعلق بضوابط عمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية، ما يمنح الوزارة المعنية، والوحدة الجديدة التي ستنشأ بها لمتابعة عمل تلك المنظمات، مساحة للتضييق والعقاب، وحتى التصفية. وهناك خمس مواد في القانون تستخدم تلك التعبيرات كامور لا يجوز الإخلال بها لحماية الجمعية الأجنبية من الحل، إذ يُشترط لإنشائها أن يكون لها نظام أساسي مكتوب يتفق مع نموذج تحدده اللائحة التنفيذية التي ستصدر للقانون، وموقع عليه من جميع المؤسسين. ويجب ألا يتضمن هذا النظام الأساسي أي مواد تنص على الإخلال بتلك المصطلحات الثلاثة، التي تزخر بها التشريعات المصرية، وتستخدم غالباً لتوسيع رقعة التجريم.

> المخابرات العامة هي صاحبة قرار وتوقيت إصدار اللائحة
>
> مسودة اللائحة التي ستصدر لم تعرض على السفارات

كما يحظر القانون على الجمعيات ممارسة أنشطة حزبية أو نقابية أو تكوين جمعيات بشكل سري، وهذا يعتبره الغربيون أمراً طبيعياً، لكن ليس من الطبيعي أن يحظر القانون على الجمعيات «ممارسة أنشطة من شأنها الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة أو الوحدة الوطنية أو الأمن القومي»، من دون توضيح المقصود بهذه المصطلحات، فهناك العديد من الفعاليات والأنشطة التي يمكن اعتبار أنها تهدد النظام العام من قبل سلطات أو أجهزة متطرفة في تقييد المجال العام، أو أنها مغالية في تطبيق القانون.

ويعيد القانون في موضع آخر التأكيد على «حظر تمويل نشاط يدخل في نطاق عمل الأحزاب، أو النقابات المهنية، أو العمالية أو ذي طابع سياسي أو ديني، أو يضر بالأمن القومي للبلاد، أو النظام العام، أو الآداب العامة، أو الصحة العامة، أو يحض على التمييز أو الكراهية أو إثارة الفتن». وهو ما يعبّر، بحسب تلك الجهات خلال مفاوضاتها مع المسؤولين المصريين، عن قلق الحكومة من تحركات المنظمات الأجنبية غير الحكومية، ورغبتها في إحكام وثاقها وعدم فتح مساحات أمام هذه المنظمات للعمل في المجالات السياسية والثقافية والحقوقية تحديداً، خصوصاً مع استخدام مصطلح «إثارة الفتن» الذي يمكن استغلاله لمنع أنشطة كثيرة في تلك المجالات المزعجة للنظام المصري.

وفي مادة أخرى، يجيز القانون لوزير التضامن الاجتماعي أن يصدر قراراً بإيقاف النشاط أو إلغاء التصريح من الأساس، وذلك فقط لـ«أسباب تتعلق بتهديد الأمن القومي أو السلامة العامة أو الإخلال بالنظام العام»، من دون اللجوء إلى القضاء. وهنا تخشى الجهات الغربية من التربص بالمنظمات الأجنبية والمحلية المدعومة منها، فضلاً عن كون المادة تسمح بتدخلات إدارية مباشرة في أي وقت لوقف الأنشطة أو منع التمويل.

وسبق أن قالت مصادر دبلوماسية لـ«العربي الجديد»، إن الجهات المانحة والسفارات «لن تخاطر بالدخول في تمويل مشروعات كبرى للحكومة أو للمجتمع المدني، قبل اختبار جدية النظام في عدم الاستخدام السلبي للأحزاب، أو النقابات المهنية، أو العمالية أو ذي طابع سياسي أو ديني، أو يضر بالأمن القومي للبلاد، أو النظام العام، أو الآداب العامة، أو الصحة العامة، أو يحض على التمييز أو الكراهية أو إثارة الفتن». وهو ما يعبّر، بحسب تلك الجهات خلال مفاوضاتها مع المسؤولين المصريين، عن قلق الحكومة من تحركات المنظمات الأجنبية غير الحكومية، ورغبتها في إحكام وثاقها وعدم فتح مساحات أمام هذه المنظمات للعمل في المجالات السياسية والثقافية بنفس أدوار الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات القائمة حالياً في وزارة التضامن. وستختص هذه الوحدة بالإشراف والرقابة على الجمعيات والاتحادات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الأجنبية غير الحكومية، ومتابعة إجراءات تطبيق القانون ولائحته التنفيذية، وإعداد ونشر الدراسات والمعلومات والإحصاءات الخاصة بالجمعيات والاتحادات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الأجنبية غير الحكومية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

والأسبوع الماضي، قالت مصادر حكومية في مجلس الوزراء ووزارة العدل لـ«العربي الجديد»، إن الهجمة على «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، أخيراً، عبر اعتقال ثلاثة من أعضائها، «مقصودة تماماً في هذا التوقيت لاختبار مدى جدية الدول الغربية في الدفاع عن الوضع الحقوقي في مصر واستكشاف المجالات التي من الممكن أن تتأثر بردود الفعل الداخلية، من جانب، ومن جانب آخر، لتوجيه تحذير شديد اللهجة للمجتمع الحقوقي المصري بضرورة الالتزام بالحدود التي سيضعها النظام في اللائحة التنفيذية لقانون العمل الأهلي، والتي من المقرر، وفقاً لمجلس الوزراء، أن تصدر مطلع الشهر المقبل».

يذكر أن الاعتقال الأول من ثلاثي «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، وهو مديرها الإداري محمد بشير، صدر قرار بتجديد حبسه، أول من أمس، من دون حضور محاميه أو نقله إلى مقر نيابة أمن الدولة العليا.

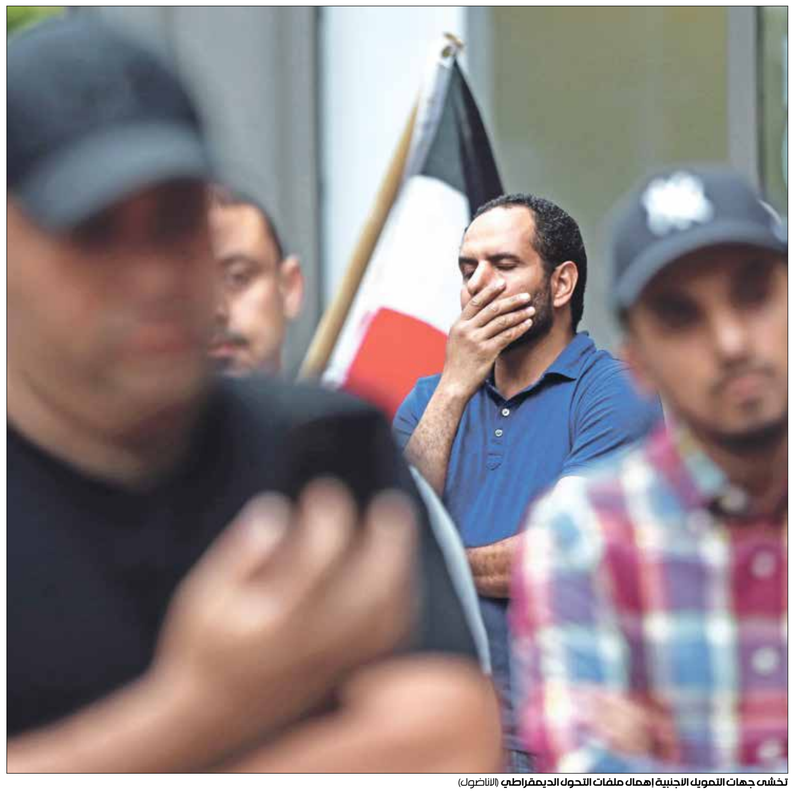
تخشى جهات التمويل الأجنبية إهمال ملفات التحول الديمقراطي (الأناضول)

تقرير

دعوات للحكومة لتدارك الموقف

هدوء حذر جنوبي تونس

على وقع الغضب الذي تفجّر جنوبي تونس جراء تهميش المنطقة، دعا نواب الحكومة لتدارك الموقف وتهدئة الأوضاع قبل تفاقمها

تونس ـ **بسعة بركات**

تتواصل الاحتجاجات في مناطق جنوبي تونس ووسطها الغربي، للمطالبة بتوفير فرص العمل والاستثمارات ولدعوة الحكومة إلى الوفاء بوعودها، على الرغم من أن حدة هذه الاحتجاجات انخفضت أمس، إذ ساد هدوء نسبي بعض المناطق، مقارنة بأحداث غير مسبوقة حصلت ليلة الأربعاء الخميس، والتي استغلها البعض لبث الفوضى والقيام بأعمال سرقة ونهب. وفيما يبقى هذا الهدوء حذراً، خصوصاً أنّ الغضب متواصل، يجمع نواب من مدن الحوض المنجمي بالجنوب الغربي لتونس على أن القرارات الحكومية التي أعلن عنها أخيراً، هي التي كانت وراء تأجيج الأحداث في عدد من المناطق، ولا سيما في محافظة قفصة ومدن الرديف والمتلوي وأم العرائس بالمحافظة، مؤكدين أنّ على الحكومة تدارك الموقف وتهدئة الأوضاع قبل تفاقمها بشكل أكبر.

وتشهد مناطق الحوض المنجمي حراكاً متواصلاً كرد على مجلس الوزراء الذي أقرّ يوم الثلاثاء الماضي، جملة من القرارات منها دفع التنمية ودعم قطاعات الفلاحة والصحة والنقل، والتي اعتبرها المحتجون غير كافية ولا تلبي مطالبهم. وتعتبر مناطق الحوض المنجمي من المناطق الساخنة في الحراك الاجتماعي، إذ سبق أن عرفت انتفاضة في العام 2008 استمرت ستة أشهر، وأجهها نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي بقمع شديد. وتكررت الاحتجاجات في شهر يناير/كانون الثاني 2018، إثر إعلان نتائج مناظرة لانتداب عمال جدد لصالح شركة فوسفات قفصة الحكومية والتي رفضها المحتجون. وبحسب النائب المستقل عن منطقة قفصة، عدنان الحاجي، الذي تحدث لـ«العربي الجديد»، فإن الغضب في الحوض المنجمي متواصل «بسبب عدم جدية الحكومة وعدم تقديرها خطورة ما قامت به»، مبيناً أنّ «قرارات المجلس الوزاري أججت الاحتقان، لأن ما سبق الاتفاق حوله لم يفعل». وأوضح أنّ «الأهم هو الاتفاقيات المتعلقة بالعاطلين عن العمل وتشغيلهم، وهو ما تم انتظاره طيلة خمس سنوات ولكن كانت القرارات مخيبة للآمال».

وقال الحاجي إن «هناك مسألة هامة تتعلق بالتنمية، وهي مطلب أساسي لسكان الحوض المنجمي وقفصة منذ سنوات عدة، إلى جانب العديد من المشاريع المعطلة؛ من بنية تحتية وطرقات ومستشفيات، ومقاومة التلوث وحل إشكاليات الوضع العقاري وحق التملك في الأراضي الزراعية، وهي مشاكل متراكمة». وتابع أنه «على الرغم من اتفاقيات سابقة مع الحكومة بإنشاء صندوق للتنمية ومساهمة شركة قفصة بنسبة مئوية في الصندوق تتطور سنوياً بحسب الأرباح، إلا أن مختلف هذه القرارات لم يعلن عنها»، مؤكداً أنّ «هذه الحلول كان بالإمكان أن تهدئ الأوضاع وتكون مرضية ومقنعة، ولكن للأسف لم تعلن الحكومة عن مختلف الإجراءات التي ينتظرها السكان». وأشار إلى أنه «سبق تنبيه الحكومة من تفاقم الوضع والوصول إلى هذه المرحلة من الغضب». وأفاد بأنّ «عمليات النهب ليلاً والسرقات، غير مرتبطة بالحراك، الذي يعتبر بريئاً منها».

> الحاجي: لم تعلن الحكومة عن الإجراءات التي ينتظرها السكان
>
> البراهمي: تحركات المحتجين غير مرتبطة باتفاف الكامور

وتشهد مناطق الحوض المنجمي من تفاقم الوضع بالتزامن مع تفاقم الفقر والبطالة، وتحوّل الاحتجاجات إلى «النهضة» من دائرة قفصة، زينب البراهمي، إن تحركات المحتجين «غير مرتبطة باتفاق الكامور في تطاوين (توصل سكان تطاوين في أعقاب أشهر من إعاقتهم إنتاج النفط في الصحراء، إلى اتفاق مع الحكومة التي تعهّدت في 7 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي بتوفير فرص عمل وارصدة مالية لتمويل مشاريع في هذه الولاية)، لأن مطالب سكان قفصة قديمة وهي لا ترتبط بقرارات تهم منطقة أخرى، بل هي نتاج تراكم ملفات لسنوات عدة». وأضافت لـ«العربي الجديد»، أن «قرارات مجلس الوزراء أغضبت المحتجين، وخصوصاً العاطلين عن العمل، لأنها لم تتضمن ما سبق الاتفاق بخصوصه، ومن ذلك مناظرة البيئة المعلن عنها سابقاً منذ 2015، وينتظر أن تخلق 500 فرصة عمل، واتفاقات أخرى تعود لسنوات مضت، ولم يتم الإعلان عن نتائجها، ولم تتم الإشارة إليها». وأشارت إلى أن «ما أجج الاحتقان أكثر، أن القرارات الوزارية شملت بعض الجهات وظلّت أخرى مقصاة، في الوقت الذي توجد فيه العديد من المشاريع الملحة والهامة التي لم يتم إقرار أي منها، على الرغم من أنّنا كنواب سبق أن شددنا عليها». وبينت أنها كانئية عن قفصة تقف مع مطالب المحتجين السلمية «لأنها مشروعة»، مؤكدة أن ما حصل من عمليات نهب وسرقة «مرفوض». ولفتت إلى أن المنطقة «لها خصوصيات ولها ثروات طبيعية وتعاني من التهميش والفقر والتفاوت».

أما النائب عن قفصة ضمن حزب «مشروع تونس»، طارق براهمي، فقال في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنهم فوجئوا بالقرارات الوزارية المعلنة، إذ كان لديهم اجتماع مع الوزراء المعنيين واستمر اللقاء ساعات عدة، وكان إيجابياً بعد تدارس أغلب المطالب. وأضاف: «ما راعنا أن ما تم الإعلان عنه لم يتضمن ما ناقشناه من ملفات، والقرارات المعلنة لا يمكن أن تطبق في قفصة ولا الحوض المنجمي، وهو ما يعني غياب الجدية في التعامل». وتابع أنّ «الحراك في الحوض المنجمي والمتلوي وأم العرائس كان بسبب الغضب، حيث غيب أهم مطلب وهو التشغيل»، مضيفاً أنّ «الوضع لا يزال محتقناً ولن يهدأ إن لم تتحرك الحكومة لتدارك الأمر».

يطالب سكان قفصة بتأمين فرص عمل (فتحي بلعيد/فرانس برس)

شرق غرب

الاحتلال يعتقل 11 فلسطينياً

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء الخميس وفجر أمس الجمعة، 11 فلسطينياً، بينهم أسرى سابقون من حركة «حماس»، خلال اقتحامات لعدد من محافظات الضفة الغربية، ولا سيما جنين، بحسب ما أفاد نادي الأسير الفلسطيني في بيان. وتخلل اقتحام مدينة جنين اندلاع مواجهات عنيفة بين الشبان وقوات الاحتلال، التي أطلقت قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع، ما أوقع إصابات بالاختناق بالغاز المسيل للدموع.

(العربي الجديد)

... و«حماس» تستنكر اعتقال قادتها

أكدت حركة «حماس» في بيان، أمس الجمعة، تعقيباً على حملة الاعتقالات التي شنتها قوات الاحتلال في مدينة جنين أمس، وطاولت اثنين من قادتها هما عبد الجبار جرار وإبراهيم نواهضة، أن «حملة الاعتقالات التي شنتها قوات الاحتلال تستهدف القيادات الفاعلة والمؤثرة، والتي رفعت لواء الوحدة الوطنية والشراكة، وكانت داعية له كأساس لمواجهة الاحتلال ومخططاته». وأضافت حماس «إن أبناء حماس وقادتها سيظلون في المقدمة، دفاعاً عن ثوابت شعبنا ومقدساته».

(العربي الجديد)

استطلاع يؤكد تقدم «الليكود»

أظهر استطلاع لموقع صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، والذي نشرت نتائجه أمس الجمعة، أنه في حال جرت انتخابات جديدة في إسرائيل، فإنّ حزب «الليكود» برئاسة بنيامين نتنياهو سيحصل على أكبر عدد من المقاعد، بواقع 29 من أصل 120 مقعداً في الكنيست. وجاءت نتائج نوايا التصويت بعدما أعلن نتنياهو، الخميس، أنه في حال لم يطرأ تغيير على سلوك حزب «كاحول لفان»، وبقيادة رئيس الحكومة البديل بني غانتس، «فمن الواضح أننا ذاهبة لانتخابات جديدة».

(العربي الجديد)

جاووش أوغلو: تعليق مخطط الضم مخادع

وصف وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو (الصورة)، قرار إسرائيل تعليق مخطط الضم لأراض فلسطينية في الضفة الغربية بـ«المخادع». وقال في كلمة في اجتماع مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي: إن التوسع الاستيطاني وصل إلى أعلى المستويات، مضيفاً: «هدفهم (إسرائيل) واضح للغاية: جعل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومترابطة جغرافياً، أمرا مستحيلا».

(الأناضول)

دبلوماسي إيراني يرفض حضور محاكمته ببلجيكا

رفض دبلوماسي إيراني دعي إلى المثول أمام القضاء في بلجيكا بتهمة التخطيط لاعتداء بمتفجرات على تجمع لمعارضين لنظام طهران بالقرب من باريس في 2018، الحضور، مشككاً بشرعية محاكمته. وكان شركاؤه الثلاثة حاضرين على مقعد الاتهام صباح أمس، الجمعة، وبدأت الجلسة في غيابه. وقدم الدبلوماسي أسد الله أسدي، الذي كان يعمل في السفارة الإيرانية في فيينا عند الوقائع، على أنه منسق الخطة التي أحبطها القضاء البلجيكي.

(فرانس برس)

خاص

عمليات للجيش المصري تكشف سيطرة «داعش» في سيناء

سيناء ـ **محمود خليل**

بعد وقت قصير من استعادة الجيش المصري السيطرة على خمس قرى كانت تحت سيطرة تنظيم «ولاية سيناء»، الموالي لتنظيم «داعش»، غرب مدينة بئر العبد في محافظة شمال سيناء، كشفت مصادر قبلية ميدانية، لـ«العربي الجديد»، أن التنظيم الإرهابي لا يزال يسيطر على قرى أخرى في محيط مدينة بئر العبد منذ أشهر. ولم يعلن عن ذلك نظراً إلى قلة عدد السكان في هذه القرى، بالإضافة إلى عدم حديث التنظيم عن سيطرته عليها، كما أن قوات الجيش أخفت تفاصيل وجود «داعش» فيها طيلة الفترة الماضية، إلى أن بدأ الجيش أخيراً بمحاولات لإعادة فرض السيطرة عليها، ما أدى لوقوع خسائر بشرية ومادية في صفوف قواته، كشفت عن وجود عمليات عسكرية على الأرض في تلك المناطق.

وفي التفاصيل، أكدت المصادر القبلية أن «داعش» سيطر على قرى قصروصيت، وجعل، وتفاحة، والحميضة في محيط بئر العبد، منذ نهاية فبراير/ شباط الماضي، فيما سعت قوات الجيش إلى طرد التنظيم، بعد تحركات أبداها سكان القرية مع بعض المسؤولين في أعقاب تمكن الجيش من استعادة قرى رابعة، وقاطية، وقطية، والمربج، والجنابن، بعد سيطرة «داعش» عليها في يوليو/ تموز الماضي. وكان الفارق بين المناطق، أن سكان القرى الخمس يعدون بالآلاف بعكس سكان القرى التي لا يزال يوجد فيها «داعش»، ويقدر عددهم ببضع مئات فقط. وأشارت إلى أن الجيش بدأ بالدخول إلى قرية قصروصيت كمرحلة أولى، في ظل تمركز التنظيم فيها، وانطلاقه منها لتنفيذ هجمات ضد قوات الجيش في عدة اتجاهات في نطاق بئر العبد، طيلة الفترة الماضية.

وأوضحت المصادر ذاتها أن عشرات الآليات التابعة لقوات الصاعقة المصرية تحاول السيطرة على قرية قصروصيت، بالدخول إليها من عدة اتجاهات، إلا أنها قوبلت بمقاومة شديدة من التنظيم. وقد أوقع هذا الأمر خسائر بشرية ومادية في صفوف قوات الجيش، كان آخرها إصابة ضابط برتبة مقدم برصاص قناص في رأسه، بالإضافة إلى مقتل عدد من المجندين على مدار الأيام الماضية، على الرغم من الاستعانة بالطيران الحربي للتغطية على العمليات البرية. وبالتزامن مع ما سبق، بدأت بعض المصادر المقربة من المسؤولين الأمنيين الحديث عن قرب عودة أهالي قصروصيت إلى منازلهم كمرحلة أولى، تتبعها قرى رابعة والحميضة وتفاحة، وبعض التجمعات السكانية في محيطها، بما يؤمن محيط بئر العبد بالكامل، وطرد التنظيم إلى الظهير الصحراوي مرةً أخرى كما كان في بداية العام الحالي.

يشار إلى أن التهجير القسري في شمال سيناء حدث لأسباب عدة، من قوات الجيش المصري، وتنظيم «داعش»، إذ عمل الجيش على تهجير عشرات الآلاف السكان من مدن رفح والشيخ زويد والعريش، فيما تولى التنظيم مسؤولية تهجير سكان قرى بئر العبد، والاقتباط من العريش، وبعض قرى جنوب الشيخ زويد. ووقع المواطن في سيناء ضحية التهجير من الطرفين، لتتصاف إلى سلسلة الجرائم بحق أهالي سيناء، كالقتل والخطف والاختفاء والسلب وهدم المنازل طيلة السنوات الست الماضية، التي شهدت فيها محافظة شمال سيناء صراعاً لا يزال قائماً بين الجيش والتنظيم.

وقال أحد سكان قرية قصروصيت، طالبا عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»: «اضطررنا إلى ترك منازلنا في نهاية فبراير الماضي إثر تكرار اعتداءات تنظيم ولاية سيناء على سكان القرية، وإطلاق نار بئر العبد، والاقتباط من العريش، وبعض قرى جنوب الشيخ زويد. ووقع المواطن في سيناء ضحية التهجير من الطرفين، لتضاف إلى سلسلة الجرائم بحق أهالي سيناء، كالقتل والخطف والاختفاء والسلب وهدم المنازل طيلة السنوات الست الماضية، التي شهدت فيها محافظة شمال سيناء صراعاً لا يزال قائماً بين الجيش والتنظيم.

> بدا الجيش بالدخول إلى قرية قصروصيت كمرحلة أولى

وقال أحد سكان قرية قصروصيت، طالبا عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»: «اضطررنا إلى ترك منازلنا في نهاية فبراير الماضي إثر تكرار اعتداءات تنظيم ولاية سيناء على سكان القرية، وإطلاق نار بئر العبد، والاقتباط من العريش، وبعض قرى جنوب الشيخ زويد. ووقع المواطن في سيناء ضحية التهجير من الطرفين، لتضاف إلى سلسلة الجرائم بحق أهالي سيناء، كالقتل والخطف والاختفاء والسلب وهدم المنازل طيلة السنوات الست الماضية، التي شهدت فيها محافظة شمال سيناء صراعاً لا يزال قائماً بين الجيش والتنظيم.

وقال أحد سكان قرية قصروصيت، طالبا عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»: «اضطررنا إلى ترك منازلنا في نهاية

بدا الجيش بالتحرك قبل أسبوع تقريبا (خالد دسوقي/فرانس برس)

المغرب

دعم حزبي لعملية الكركرات

الرباط ـ **عادل نجدي**

تلقت العملية التي يقوم بها الجيش المغربي على معبر الكركرات الحدودي الفاصل بين المغرب وموريتانيا، دعماً من قادة الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان. وزار قادة الأحزاب المغربية الثمانية، أمس الجمعة، المنطقة العازلة بالكركرات، في أول زيارة رسمية، وذلك بعد أسبوعين من قيادة الجيش المغربي عملية عسكرية أسفرت عن إعادة النشاط التجاري والمدني إلى المعبر، بعد أسابيع من إغلاقه من قبل موالين لجبهة البوليساريو. وتأتي زيارة زعماء الأحزاب، الممثلة في البرلمان، بعد أن أنهى المغرب الأعمال التي بدأها في 13 الشهر الحالي في منطقة الكركرات بالصحراء، لتأمين الطريق البرية الوحيدة نحو موريتانيا، فيما تم تعبيد الكيلومترين الأخيرين من هذه الطريق الحيوية للمبادلات التجارية مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

وفي موازاة ذلك، تحافظ المغربية على مواقعها في المنطقة انسجاماً مع القرار الذي اتخذه العاهل المغربي الملك محمد السادس «لفرض النظام وضمان حركة تنقل آمنة وانسيابية للأشخاص والبضائع في هذه المنطقة»، وتفادي أي توغل لعناصر من البوليساريو إلى المنطقة. وأكدت القوات المسلحة، أخيراً، أنه لا نية لاستخدام السلاح في العملية إلا في حال الحاجة للدفاع عن النفس.

تحافظ القوات المغربية على مواقعها في المنطقة (فاضل سنا/فرانس برس)

متابعة

مناورات عسكرية لطرفي النزاع

ليبيا: الحوار السياسي مهدد

طرابلس ـ **العربي الجديد**

على وقع مناورات عسكرية لطرفي النزاع في ليبيا، انتهت جلسات الجولة الثانية للملتقى الحوار السياسي من دون التوصل إلى نتائج، في الوقت الذي اتفق فيه النواب الليبيون المجتمعون في طنجة المغربية على تشكيل أربع لجان وتمديد جلساتهم إلى غد، الأحد. وقالت مصادر ليبية متطابقة مقربة من أعضاء في ملتقى الحوار السياسي الليبي، لـ«العربي الجديد»، إن جلسات الملتقى المنعقدة عبر الدائرة الفنية المغلقة، والتي استؤنفت الأربعاء الماضي، لم تتوصل إلى توافق حول آليات اختيار شاغلي مناصب السلطة الجديدة، وتأجيل مرحلة طرح أسماء شاغليها. وأشارت إلى أن وجهات النظر اختلفت بشكل كبير حول مقترحات تقدّم بها الأعضاء، ما أرجع المفاوضات إلى مناقشة المقترحات التي طرحتها البعثة الأممية.

وفي سياق منفصل، نجح النواب الليبيون المجتمعون في طنجة المغربية، في الاتفاق على أن تكون مدينة غدامس الليبية مقراً لأولى جلسات مجلس النواب الموحد بدءاً من الثلاثاء المقبل، بحسب النائب محمد عبد الحفيظ. واتفق النواب أيضاً، بحسب حديث عبد الحفيظ لـ«العربي الجديد»، على تشكيل أربع لجان نيابية، الأولى تضطلع بمهام إعداد مقر المجلس في غدامس، والثانية لوضع مقترحات لإعادة النظر في لائحة المجلس الداخلية، والثالثة لإعداد جدول أعمال الجلسة الأولى في غدامس، والرابعة تنتظر التوافق خلال اجتماعات النواب الحالية حول قضية اختيار رئاسة جديدة للمجلس بدلاً عن رئيس مجلس النواب في طبرق عقيلة صالح.

وعلى الرغم من نتائج اجتماعات ملتقى الحوار والنواب الظاهرة، إلا أن الباحث السياسي الليبي بلقاسم كشادة يراها «مفبركة بشكل مؤقت»، مشيراً إلى أن حالة الغموض التي تسير وسطها المحادثات الليبية «دوماً ما عودتنا بالتفجر في أي وقت». وقال، لـ«العربي الجديد»، إن المسار الدولي أوشك على فرض رؤيته في المشهد الليبي، من خلال ما توفره البعثة الأممية له عبر أشغال الملتقى، لكنه عبر عن خشيته حول مصير التفاهمات في طنجة التي تجري بعيداً على ما يبدو عن رعاية البعثة الأممية. ونظم طرفا النزاع في ليبيا، خلال الأيام الماضية، مناورات عسكرية. ففي جانب حكومة «الوفاق»، اعلنت غرفة عمليات سرت والجفرة، أمس الأول، الانتهاء من مشروع لـ«المدفعية». أما مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر فقد أطلقت مناورة عسكرية في غرب بنغازي، الأربعاء الماضي، «شملت ضربات جوية من قبل الطيران الحربي، إضافة لعملية إنزال جوي لفرق المشاة وتعاملها بالذخائر الحية الدقيقة».

الحدث

الإطاحة بأعضاء بارزين في مجلس سياسة الدفاع على رأسهم كيسنجر

ترامب نحو الإقرار بالهزيمة

يوماً بعد آخر، يتقدم الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب باتجاه الإقرار بهزيمته، مع إعلانه أنه سيغادر البيت الأبيض إذا تم تأكيد فوز جو بايدن. ولكن هذا الخروج يبدو انه لن يحصل قبل أن يترك ترامب بصماته في مختلف المؤسسات، وفي هذا الإطار عمدت إدارته أخيراً إلى إقالة مسؤولين رفعي المستوى في البنتاغون

في خطوة إضافية نحو الإقرار بهزيمته، أعلن الرئيس الأميركي الخاسر دونالد ترامب، مساء الخميس، للمرة الأولى، أنه سيخرج من البيت الأبيض عندما تؤكد الهيئة الناخبة فوز خصمه الديمقراطي جو بايدن في الانتخابات الرئاسية، وذلك على الرغم من إصراره حتى الآن على عدم الإقرار بالهزيمة. في الأثناء، وفي استغلال لأيامه الأخيرة كرئيس، تواصل إدارة ترامب العبث في المؤسسات، قبيل مغادرته، بهدف وضع المزيد من المصاعب في طريق سلفه وتوجهاته، وكانت الخطوة الأخيرة في هذا الإطار، الإطاحة بأعضاء رفيعي المستوى في مجلس سياسة الدفاع (هيئة مستشارين)، التابع لوزارة الدفاع، على رأسهم وزيرا الخارجية الأسبقان هنري كيسنجر ومادلين أولبرايت.

وبعدما قدّم الرئيس المنتهية ولايته تهانيه إلى القوات المسلحة بمناسبة عيد الشكر، مساء الخميس، بادره صحافيون بطرح أسئلة، ولا سيما عما إذا كان سيقر رسمياً بهزيمته بعد أن يؤكد كبار الناخبين انتقال الرئاسة إلى بايدن، فردّ ترامب: «سيكون من الصعب جداً القبول بذلك، لأننا نعرف جميعاً أن عملية تزوير واسعة جرت» في انتخابات 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي. وردا على سؤال عما إذا كان سيخرج عندها من البيت الأبيض في 20 يناير/ كانون الثاني، يوم أداء الرئيس الجديد اليمين الدستورية، قال: «بالطبع سأفعل، وأنتم تعرفون ذلك». ولتصريح ترامب هذا دلالة مهمة في وقت يعتبر رفضه الإقرار بفوز بايدن موقفاً فريداً في تاريخ الولايات المتحدة، حتى بعدما بات مؤكداً أن الصلاحيات الرئاسية ستنتقل إلى بايدن في بداية العام المقبل. لكنه أضاف «أعتقد أن أموراً كثيرة ستحصل قبل العشرين» من يناير المقبل.

وفشلت كل الطعون التي قدمها ترامب حتى الآن، في وقت تؤكد الولايات التي كانت حاسمة في الانتخابات الواحدة تلو الأخرى نتائج التصويت فيها. ووصف ترامب البنية التحتية الانتخابية الأميركية بأنها تشبه تلك الموجودة «في دول العالم الثالث»، من غير أن يقدم أي دليل أو مؤشر ملموس يدعم اتهاماته لترامب، وحقق فوزه باستعادته عدداً من المعاقل الديمقراطية العريقة التي انتزعها ترامب عام 2016، مثل ولايات بنسيلفانيا وميشيغن وويسكنسن.

وأرغم ترامب، الإثنين الماضي، على إعطاء الضوء الأخضر لبدء عملية انتقال السلطة بين إدارته وإدارة الرئيس المنتخب، ما أتاح لبايدن الاطلاع على مختلف الملفات والحصول على تمويل وتلقي الإيجاز اليومي لأجهزة الاستخبارات الأميركية. كما بات بإمكانه الاطلاع على المعلومات المتعلقة بوباء كوفيد-19 وسير تقدّم مختلف اللقاحات قيد التطوير بشأنه.

في غضون ذلك، واصلت إدارة ترامب للديمقراطيين بتزوير الانتخابات. من جهة أخرى، أعلن أنه سيتوجه في 5 ديسمبر/ كانون الأول المقبل إلى ولاية جورجيا، التي تنظم في يناير انتخابات فرعية لملء مقعدين في مجلس الشيوخ، ستحسم نتيجتها الغالبية فيه. وفاز بايدن بـ306 من أصوات كبار الناخبين، مقابل 232

ترامب: اعتقد انّ امورا كثيرة ستحصل قبل 20 يناير

كيسنجر واولبرايت على راس المقالين من مجلس سياسة الدفاع

قال ترامب إنه سيخرج من البيت الأبيض عندما تؤكد الهيئة الناخبة فوز بايدن (آرون شافّ/Getty)

الحسم في 14 ديسمبر

من المقرر أن يجتمع المجمع الانتخابي البالغ عدد أعضائه 538، في 14 ديسمبر/كانون الأول المقبل لإعلان الفائز رسمياً بالانتخابات الرئاسية. وفي العشرين من شهر يناير/كانون الثاني المقبل، ينتظر أن يتم تنصيب جو بايدن ليصبح الرئيس السادس والأربعين في تاريخ الولايات المتحدة. وكانت إدارة الخدمات العامة الأميركية قد أعلنت فوز بايدن بالانتخابات، وأعلنت عن السماح له ولفريقه بدء العملية الانتقالية للسلطة في البلاد.

الحدث

طهران تحمّل إسرائيل المسؤولية

اغتيال عالم نووي إيراني

طهران ـ **العربي الجديد**

أعلنت وزارة الدفاع الإيرانية اغتيال رئيس منظمة الأبحاث والإبداع في الوزارة العالم النووي محسن فخري زادة، فيما اتهمت طهران إسرائيل بالوقوف وراء عملية الاغتيال.

وكان علماء نوويون إيرانيون تعرضوا إلى عمليات اغتيال خلال العقد الأخير. وفي حين لم تتبنّ أي جهة المسؤولية عن العمليات، فإن طهران وجهت أصابع الاتهام للاحتلال الإسرائيلي بالوقوف وراء هذه الاغتيالات، معلنةً عن اعتقالها جواسيس شاركوا فيها ونفذت الإعدام بحق بعضهم. وقال مسؤول من مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، لوكالة «رويترز»، إن المكتب يمتنع عن التعليق على أنباء عن اغتيال عالم نووي إيراني.

وكشفت وزارة الدفاع الإيرانية، في بيان أمس الجمعة، أنه تم «اغتيال رئيس منظمة الأبحاث والإبداع في الوزارة العالم محسن فخري زادة». وأوضحت أن «فخري زادة أصيب بجروح خطرة بعد مهاجمة مسلحين سيارته، ونقل على الأثر إلى المستشفى، لكن جهود الأطباء لم تفلح في إنقاذ حياته».

وقال القائد العام للحرس الثوري الإيراني الجنرال حسين سلامي، في تغريدة، إن «اغتيال العلماء النوويين أوضح تصرف عنيف لنظام المهيمنة لمنعنا من الوصول إلى العلوم الحديثة». واعتبر وزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي، في تغريدة، أن اغتيال العالم الإيراني «يظهر عمق كراهية الأعداء للجمهورية الإسلامية». وكتب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، في تغريدة: «الإرهابيون اغتالوا عالماً إيرانياً بارزاً. هذا العمل الجبان التحرك في الوقت الضائع، وزرع المزيد من الموالين لها في المؤسسات. فقد أكد ثلاثة مسؤولين أمنيين أميركيين لشبكة «سي أن أن»، أن إدارة الرئيس الخاسر أقالت أعضاء رفيعي المستوى بمجلس سياسة الدفاع التابع للبنتاغون، بينهم وزيرا الخارجية الأسبقان هنري كيسنجر ومادلين أولبرايت وأعضاء بارزون آخرون، وهو الخبر الذي كانت قد نشرته أولاً مجلة «فورين بوليسي» يوم الأربعاء الماضي. ووصفت شبكة «سي أن أن» هذه الإقالات في تقرير على موقعها الإلكتروني، بأنها «تعدّ حلقة جديدة في مسلسل تطهير خبراء السياسة الخارجية القدامى وشخصيات من المؤسسة الأمنية خلال الأيام الأخيرة لعهد ترامب». وبحسب موقع مجلس سياسة الدفاع، فهو لجنة استشارية فيدرالية عليا لوزارة الدفاع، وتتكون من مسؤولي الأمن القومي البارزين والمسؤولين الكبار السابقين في الجيش والخارجية والكونغرس، الذين يقدمون لوزير الدفاع ونائبه الرأي والنصيحة في ما يتعلق بالسياسات الدفاعية، استجابة لمهام محددة يتم تكليفهم بها.

وأوضح اثنان من المسؤولين الثلاثة الذين تحدثوا لـ«سي أن أن»، أن من بين أعضاء المجلس الذين أقيلوا فجأة إضافة لكيسنجر وأولبرايت، النائبة السابقة العضو البارزة السابقة في لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس النواب جين هارمان، وزعيم الأغلبية الجمهورية السابق بمجلس النواب إريك كانتور، وقائد العمليات البحرية السابق الأدميرال المتقاعد غاري راوهيد، ومدير العمليات السابق بالبنتاغون رودي دي ليون، ونائب مستشار الأمن القومي السابق في إدارة جورج بوش الابن جاك داير كراوتش الثاني.

وكانت مجلة «فورين بوليسي» قد ذكرت أن الإقالات طاولت إجمالاً 11 عضواً في هذا المجلس. ولفتت المجلة، نقلاً عن مسؤولين، إلى أنّ إدارة ترامب حاولت منذ فترة إعادة تشكيل هذا المجلس وإدخال شخصيات موالية للرئيس إليه، لكنها تلقت معارضة من وزير الدفاع المقال أخيراً مارك إسبر.

وقال المسؤول الثالث الذي تحدث لـ«سي أن أن»، إنه «في إطار التغييرات التي وضعت في الاعتبار منذ فترة طويلة، يمكننا تأكيد أن عدة أعضاء بمجلس سياسة الدفاع تمت إقالتهم. نشعر ببالغ الامتنان نظير تفانيهم بالخدمة، والتزامهم، ومساهماتهم في أمننا القومي. سيجري الإعلان عن الأعضاء الجدد بالمجلس قريباً».

وفي وقت لاحق، الخميس، قال القائم بأعمال وزير الدفاع كريستوفر ميلر، الذي قام برحلة غير معلنة إلى البحرين وقطر، الأربعاء، بعد أسبوع تقريباً من إعلان تخفيض عدد القوات الأميركية في العراق وأفغانستان، في بيان: «إنني ممتن لأعضاء مجلس سياسة الدفاع المغادرين، وكثيرون منهم خدموا لعقود». وأضاف: «بينما نتكيف مع الإدارة المنافسة القوى العظمى، أتطلع إلى تسمية أعضاء مجلس إدارة جدد في الأيام المقبلة».

وتأتي هذه الخطوة الجديدة بعد إقالة ترامب وزير الدفاع مارك إسبر في وقت سابق من هذا الشهر، وإجراء تغييرات كبيرة في قيادة البنتاغون، إذ تمت إقالة العديد من كبار المسؤولين وجرى استبدالهم بالموالين المقترضين للرئيس. وأثارت هذه الخطوة وقتها، قلق المسؤولين العسكريين والمدنيين بشأن ما يمكن أن يحدث بعد ذلك، ولا سيما حول مسألة ما إذا كان ترامب ينوي توجيه ضربة عسكرية لإيران.

(العربي الجديد، فرانس برس)

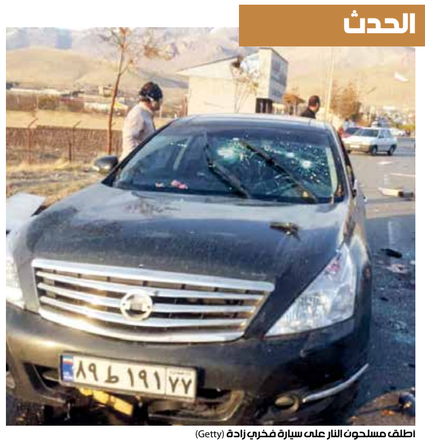

أطلق مسلحون النار على سيارة فخري زادة (Getty)

شرق غرب

نافالني يحرض اوروبا على بوتين

حث المعارض الروسي اليكسي نافالني (الصورة)، أمس الجمعة، الاتحاد الأوروبي على رفض نتائج الانتخابات البرلمانية الروسية المقررة في سبتمبر/ أيلول من العام المقبل، إذا ما تم منع أي مرشح من المشاركة. ودعا إلى فرض عقوبات على الدائرة المقربة من الرئيس فلاديمير بوتين. وشدّد نافالني على أنه «من المهم ألا تظل أوروبا صامتة» بشأن الأوضاع في روسيا.

(أسوشييتد برس)

الجيش الاسترالي يطرد 13 جنديا منه

أعلن الجيش الأسترالي، أمس الجمعة، أنه طرد 13 جندياً على أثر تقرير عن ممارسات قاموا بها في أفغانستان يمكن أن تشكّل جرائم حرب. وقال قائد الجيش ريك بور، إن الإدارة أخطرت الجنود بفصلهم الذي سيتم خلال أسبوعين، ما لم ينجحوا في تغيير القرار عبر استئنافه. وكشف تحقيق جرى لسنوات حول سلوك الجيش الأسترالي في أفغانستان، أن وحدات النخبة في القوات الخاصة «قتلت بشكل غير قانوني» 39 مدنياً وسجيناً أفغانياً على الأقل.

(فرانس برس)

اسكتلندا: حكم مرتقب بقضية لوكربي

بدأ خمسة قضاة اسكتلنديين، أمس الجمعة، النظر في قضية الليبي الراحل عبد الباسط المقرحي، الذي أدين خلال حياته باعتداء لوكربي في 1988، وطعنت عائلته في الحكم الصادر بحقه بالسجن المؤبد بعد وفاته. قال القاضي كولين سادرلاند، إن هيئة المحلفين ستصدر حكمها «في أسرع وقت ممكن» بعد ثلاثة أيام من المرافعة أمام محكمة العدل العليا في إدنبرة.

(فرانس برس)

كوريا الشمالية: إعدامات باسم كورونا

أمر الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون (الصورة)، أمس الجمعة، بإعدام شخصين على الأقل، وحظر الصيد في البحر، فضلاً عن إغلاق العاصمة بيونغ يانغ، في إطار جهود محمومة للحماية من فيروس كورونا وأضراره الاقتصادية، حسبما أبلغ جهاز المخابرات الكوري الجنوبي المشرعين. وأمرت حكومة كيم أيضاً الدبلوماسيين في الخارج بالامتناع عن أي أعمال يمكن أن تستفز الولايات المتحدة، لأنها قلقة بشأن النهج الجديد المحتمل للرئيس المنتخب جو بايدن بشأن كوريا الشمالية.

(أسوشييتد برس)

تايلاند: المعارضة تواصل تظاهراتها

خرج متظاهرون معارضون في تايلاند، أمس الجمعة، إلى شوارع العاصمة بانكوك، مجدداً، بعد ثلاثة أيام من تصعيد الحكومة لمعركتها القانونية ضدهم، وإعادة استخدام قانون صارم ضد الإساءة إلى النظام الملكي. وكانت الشرطة أصدرت يوم الثلاثاء الماضي استدعاءات لـ12 من قادة الاحتجاجات للرد على اتهامات الإساءة إلى الذات الملكية، أو التشهير أو إهانة أعضاء بارزين في الأسرة الملكية. ويعاقب القانون التايلاندي على هذه الجريمة بالسجن لمدة تصل إلى خمسة عشر عاماً عن كل واقعة.

(أسوشييتد برس)

تقرير

«عملية الأقصر» ضد إسلاميي النمسا: حملة أمنية بأهداف سياسية

تحوّل اعتداء 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي في العاصمة النمساوية فيينا، إلى حجة للحكومة التي وجّهت القوى الامنية للقيام بعملية «الاقصر»، التي تطاول مؤسسات ومساجد إسلامية مقرّبة من «حماس» و«الإخوان المسلمين»

ناصر السهلي

تواصل السلطات الأمنية النمساوية حملتها ضد ما يسمى «الإسلاميين» في البلد بعنوان مثير للجدل «عملية الأقصر»، بإشراف مباشر من وزير الداخلية كارل نيهامر والمستشار سيباستيان كورتز، لتصل إلى استهداف جمعيات رسمية تعمل منذ سنوات في البلد. وتحت ذريعة محاربة «الإرهاب الإسلاموي»، واصلت قوات مكافحة الإرهاب اقتحام منازل ومقار. وبحسب مصادر عربية في فيينا تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن هذه الحملة «باتت تستهدف كل من أبدى تعاطفاً مع حركة حماس وله موقف معارض لحكم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي».

في هذه المدينة عاش مسلمون من تونس ومصر وفلسطين وسورية وتركيا ومن دول أخرى، حياة طبيعية، قبل أن يؤدي الهجوم الإرهابي في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي إلى حملات غير مسبوقة فيها. وعلى الرغم من انقسام الجالية المصرية، الأكبر من بين الجاليات العربية، بسبب الانقلاب في 2013، وفض اعتصام ميدان رابعة، والذي اتخذ بسببه البعض موقفاً معارضاً للسيسي، إلا أن «الجميع يستشعر تغييرات لناحية الخطاب والممارسة الأمنية، التي تجري بحجة استهداف الإسلاميين المتطرفين، ليصار إلى استهداف ما يطلقون عليه اسم المؤسسات والمتعاطفين مع جماعة الإخوان والمقاومة في غزة»، وفق ما يقول مهاجر عربي مقيم في فيينا منذ 32 سنة لـ«العربي الجديد». وباستثناء «المسجد الكبير»، الواقع في أحد ضواحي فيينا، والذي موّلته السعودية منذ عقود، يبدو أن المصليات والمساجد الأصغر باتت هدفاً لعملية «الأقصر» التي انطلقت فجر التاسع من الشهر الحالي.

يشارك في العملية نحو 930 رجل أمن نمساوياً، داهموا عشرات المقار والمنازل في 4 ولايات، بما فيها فيينا والنمسا السفلى وكارينتين وستايرمارك. واتسعت هذه الحملة إلى أندية وشقق سكنية ومحلات تجارية يملكها أشخاص لا علاقة لهم بالحركتين. ويفيد محمد دوماني، وهو ناشط في نادٍ شبابي، بأنه «بدأ غريباً استهداف نادٍ كان يلتقي فيه قبل كورونا عشرات الشبان، ويلعبون الورق والطاولة في نهاية الأسبوع. وهو جزء من أندية اجتماعية زاد مرتادوها بعد اللجوء السوري. ويستغرب كغيره إطلاق اسم «الاقصر» على العملية، واتساعها بحجة أن حماس والإخوان المسلمين على علاقة بهجوم 3 نوفمبر (الذي قام فيه شخص مسلم من أصل مقدوني)، إذ لم نفهم ما علاقة كل هذا العدد من المساجد والمداهمات بما يشاع عن الحركتين»، كما كشف مهاجر مصري مقيم منذ فترة طويلة في المدينة، أن العملية المشار إليها كان من المفترض أن تنطلق باسم «رمسيس» قبل أن يستقر اسمها على «الأقصر».

وبعد نحو أسبوع على الحملة المستمرة، عاد وزير الداخلية كارل نيهامر، وهو من حزب «الشعب» اليميني القومي، لتأكيد أهمية استمرار الحملة الأمنية، بتعاون بين مكتب حماية الدستور، والاستخبارات النمساوية، وقوات مكافحة الإرهاب. واعتبر أن العملية تستهدف «جماعة خطيرة للغاية (وهو يشير إلى الإخوان المسلمين) تسعى إلى إدخال الشريعة الإسلامية لمحاربة الأسس التي يقوم عليها مجتمعنا، وبشكل خاص الحريات التي نفخر بها، وهي عزيزة علينا». وحسب ما نُقلت عنه وسائل إعلام، فإن ما يجري هو مواجهة «جماعات تحاول تقويض الديمقراطية».

وتثير العملية الأمنية وإقحام اسمي «الإخوان» و«حماس» فيها، سجالاً، سواء بين المسلمين أو بين يسار ويسار الوسط، كموقف الحزب «الاجتماعي الديمقراطي» المعارض، خصوصاً مع تأكيد مصادر وزارة الداخلية للصحافة المحلية، أنه «على الرغم من كل المداهمات إلا أنه لم يتم العثور على أي شيء يربط تلك المقار والأندية والمنازل بالحركتين، وبشكل خاص بالإخوان المسلمين، فهي أصلاً جماعة لا تعمل على الأراضي النمساوية»، بحسب صحيفة «فيينا».

وفي السياق نفسه، قالت الصحيفة إن محاولة ربط حركة «الإخوان المسلمين» بالعمل الإرهابي تأتي على خلفية «أنها حركة تلقى تعاطفاً بين مسلمي البلد، ومؤيدوها لديهم شبكات قوية ومهنية، وأصبحوا على نحو متزايد على صلة بالنخب الغربية، وبمسلمي القارة الأوروبية». وينتقد مجمع مسلمي النمسا، المستهدف بالحملة الأمنية أيضاً، محاولة ربط مؤسسته بأعمال إرهابية. ونقلت وسائل إعلام محلية، بما فيها موقع التلفزيون النمساوي، استغراب تجمع مسلمي البلد والحزب «الاجتماعي الديمقراطي»، الذي ينشط فيه الكثير من الشباب النمساوي المسلم، اتهامات حكومة اليمين وبعض الصحافة لمؤسسته ومؤسسات شبابية مسلمة بدعم الأعمال الإرهابية. وتضم مؤسسة مسلمي النمسا شخصيات مرموقة في المجتمع، بمن فيهم مدرسون في جامعاتها وعلماء من أصول سورية ومصرية وفلسطينية ومن الدول المغاربية.

وعادة ما تستقبل المؤسسة شخصيات سياسية عربية للتحدث أمام الشباب والالتقاء ببرلمانيين لشرح توجهات الشارع العربي، ومن بينهم الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي وغيره من الشخصيات العربية. واضطر «الاجتماعي الديمقراطي» لنفي ادعاءات الصلات بين الحزب والمتنمين إلية بجماعة «الإخوان المسلمين». وهي ادعاءات يطلقها اليمين المتشدد في البلد، وبعض العرب، ومن بينهم من ينتمي إلى تيار ديني مدعوم سعودياً وإماراتياً. وتثير مواقف الأخيرين استغراب قدماء المهاجرين، باعتباره تبرأ «يؤدي دور المحرض على المسلمين بحجة الإخوان المسلمين».

وكان تجمع الشباب المسلمين في النمسا قد نفى أن تكون له أو لأغلبية الشباب من أصول مسلمة أي علاقة بجماعة «الإخوان المسلمين»، «ولا يهتم هؤلاء بوجود أي تنظيمات لتعبر عنهم»، بحسب بيان نشرت مقتطفات منه الصحافة في فيينا، مؤكدين حقهم بمقاضاة من يربطهم بأي تيار إسلامي. ويحاول المستويان السياسي والأمني في البلد ربط بعض الجمعيات القائمة بمنظمة «فيدرالية المنظمات الإسلامية في أوروبا»، التي تتخذ من بروكسل مقراً لها، وباعتبارها مؤيدة لتيار «الإخوان المسلمين». وتعتمد بعض التغطيات الصحافية المتهة لمسلمي النمسا بالانضمام لـ«الإخوان» على الخبرة في شؤون الشرق الأوسط بيتر اوسترامسور، إذ نقلت الصحافة عنها أن «تنظيم الإخوان يمكن أن يكون على علاقة بالإرهاب، فهو منظمة مصنفة إرهابية في دول في المنطقة»، مضيفة أن «تهديد هذه المنظمة التي لها وجه معتدل لديها أفكار إسلامية متطرفة عن هدف تأسيس دولة إسلامية». ووجهت هذه الخبيرة اتهامات لدول بعينها في دعم الجماعة ونخبها في الاغتراب. وعلى الرغم من ذلك، حاولت رامسوار الظهور باتزان حين أكدت أنه ثمة خلافات بين تنظيم «داعش» وجماعة «الإخوان»، «ولكن نشاط الأخيرة كان يمهد الطريق للأولى».

ويقود تيار اليمين المتشدد، بمن فيهم رئيس حزب «الحرية النمساوي» نوربرت هوفر وهاينز شتراخه، الذي يطل بتصريحات متشددة بعد أكثر من عام ونصف على فضيحة «إيبزا» الإسبانية وتسجيل فيديو سري له يبدي فيه رغبته في العمل مع روسيا وتلقي أموال منها، هجوماً على مسلمي البلد، مقترحاً أخيراً ربط سوار إلكتروني بمن يُشك بأنه «راديكالي إسلامي» بقصد وضعه تحت المراقبة. هذا بالإضافة إلى حملة تشهير وتحريض بحق شخصيات ومؤسسات مسلمة في البلد تأسست منذ سنوات طويلة.

يشارك في العملية 930 عنصراً داهموا مواقع في 4 ولايات

تدعم تيارات دينية عربية الخطوة الامنية النمساوية

يتوزع المسلمون في كل ارجاء النمسا (العربي الجديد)

إثيوبيا: الجيش يواصل هجومه

آبي: لا حوار مع قادة تيغراي

يواصل الجيش الإثيوبي هجومه على ميكيلي، عاصمة إقليم تيغراي، وسط مخاوف على المدنيين، وفي ظلّ تدفق اللاجئين إلى دول الجوار، خصوصاً السودان

استبعد رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد مجدداً إجراء أي حوار مع زعماء إقليم تيغراي، أمس الجمعة، لكنه قال إنه مستعد للتحدث إلى ممثلين «يعملون بشكل قانوني» هناك، خلال اجتماع مع ثلاثة مبعوثين خاصين للاتحاد الأفريقي، وهم رئيس موزامبيق السابق يواكيم تشيسانو، ورئيسة ليبيريا السابقة إيلين جونسون سيرليف، ورئيس جنوب أفريقيا السابق كغاليما موتلانثي. وعقد الاجتماع في الوقت الذي فرّ فيه الناس من ميكيلي، عاصمة تيغراي، خوفاً من هجوم وشيك بعد قول آبي إن الجيش تلقى أوامر بالتحرك في «المرحلة الأخيرة» من هجوم لاعتقال قادة «جبهة تحرير شعب تيغراي».

ميدانياً، أعلن وزير الدفاع الإثيوبي كينيا ياديتا، أن الجيش «يستعد لتحرير ميكيلي»، مضيفاً في حوار مع وكالة «الأناضول»، أن «أديس أبابا استعادت نحو 70 إلى 80 في المائة من الأسلحة الثقيلة، التي كانت بحوزة الجبهة، وتم تدمير أسلحة أخرى مع عدد كبير من المقاتلين». وقال إن الجبهة «شنّت هجوماً متعدد المحاور وجيد التخطيط على الدولة الإثيوبية»، مضيفاً: «بدأ ذلك بهجوم عسكري على قاعدة الجيش في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي. وأضاف ياديتا: «أعدنا تنظيم الجيش (الإثيوبي)، وقمنا بشن هجمات على جبهات عديدة، ونجحنا في تحرير كل أجزاء تيغراي باستثناء ميكيلي». ونوّه إلى أن الجبهة «جنّدت وحشدت ضباطاً رفيعي المستوى من داخل الجيش»، مؤكداً أنه «كان من الممكن أن تضعف هذه الخطوة وتزعزع استقرار جيشنا». وتابع ياديتا: «تم اعتقال الضباط رفيعي المستوى وآخرين من الذين يشتبه في مساعدتهم للجبهة، وسيقدمون للعدالة».

ولفت إلى أن الجبهة «نظمت نفسها وسلحت المئات من أنصارها في العاصمة أديس أبابا، وأجزاء أخرى كثيرة من إثيوبيا». وقال إنها «كانت تخطط لشن هجمات إرهابية والتحريض على صراعات عرقية». واعتبر أن «هدف الخطة العسكرية والأمنية للجبهة هو تفكيك قوات الدفاع الوطني الإثيوبية لإثارة حرب أهلية وإضعاف مؤسسات الدولة والإطاحة بالحكومة الفيدرالية». ورأى أنه «نجحنا في تجنب التهديد الوجودي، وكذلك أزمة إنسانية كبيرة». وأشار إلى أن القوات الإثيوبية «المدعومة بطائرات حربية وطائرات مسيرة وفرق من القوات الخاصة والميكانيكية، تتجمع في المناطق المجاورة لميكيلي».

ولفت ياديتا إلى أن «الآلاف من أفراد القوات الخاصة والمليشيات التابعة للجبهة، استسلموا خلال الأيام الثلاثة الماضية بعد الإنذار النهائي الذي أطلقه الجيش الإثيوبي». وقال «تم عزل المقاتلين سيئي التدريب والذين يعانون من سوء التغذية (المستسلمين من الجبهة)»، مشيراً إلى أن قادة الجبهة تخلوا عن قيادة الحرب وهم الآن منشغلون بسلامتهم».

لكن قادة «جبهة تحرير شعب تيغراي» نفوا محاصرتهم، متعهدين بـ«القتال حتى النهاية». وأعلن المتحدث باسم «الجبهة» جيتاشيو رضا، عن «تدميرهم فرقة خاصة ميكانيكية تعود للجيش الإثيوبي».

سيحتاج أكثر من مليون إثيوبي لمساعدات بسبب الصراع

وكان آبي قد طلب أول من أمس الخميس، من سكان ميكيلي البقاء في منازلهم ونزع أسلحتهم، وتمّ إصدار أوامر للجيش بدخول الدبابات. ومع قطع الاتصالات والنقل، لا يزال من الصعب التحقق من تفاصيل المعارك. في المقابل، تواصل الأمم المتحدة حثها على الوصول الفوري للعاملين في المجال الإنساني، وهو ما ردت عليه الحكومة الإثيوبية بالقول إن «طريق وصول إنساني» سيفتح تحت إدارة وزارة السلام في البلاد من دون تفاصيل. وذكر وزير المالية أحمد شيدي، مساء أول من أمس الخميس، أن الحكومة تحاول توعية سكان المدينة بشأن العملية العسكرية. وأضاف: «عملنا على توعية أهالي ميكيلي بالعملية من خلال نشر طائرات هليكوبتر عسكرية وإلقاء منشورات، حتى يتسنى لهم حماية أنفسهم». لكن المدير التنفيذي لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» كينيث روث، رأى أن هذه الجهود ليست كافية لحماية المدنيين.

وتفاقمت مشكلة اللجوء، بفعل هروب أكثر من 43 ألف مدني إلى السودان، المجاور لإثيوبيا، فقال محمد رفيق نصري، من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: «لا يمكننا الاستمرار في التباعد الاجتماعي (بسبب كورونا) هنا في المخيم، إنه يمثل تحدياً حقاً من بين العديد من القضايا. استقبلنا قافلة من ألف شخص إلى المخيم. وتوفير المأوى هو أحد أكبر التحديات التي نواجهها في الوقت الحالي». ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة سيحتاج 1,1 مليون إثيوبي لمساعدات بسبب هذا الصراع.

(الأناضول، أسوشييتد برس، رويترز)

اكد الجيش سيطرته على 70 إلى 80% من تيغراي (فرانس برس)

متابعة

ماكرون يبرئ نفسه من عنف الشرطة

حاول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تبرئة نفسه من عنف الشرطة، مؤكداً أنه «مصدوم جداً» من الصور التي أظهرت عناصر من شرطة باريس وهم يضربون مُنتجاً موسيقياً أسود، في وقت تتزايد فيه الضغوط على السلطات بشأن الحادثة.

ومن المقرر أن تنظم تظاهرة مركزية في العاصمة باريس، اليوم السبت، تحت عنوان «مسير الحريات»، بالإضافة إلى عشرات المدن الأخرى، للمطالبة باستقالة وزير الداخلية جيرالد درمانان وسحب التشريعات والقوانين التي وضعها أمام النواب لنقاشها في البرلمان، ولا سيما مشروع قانون «الأمن الشامل» الذي فجّر هذه الأزمة، ووضع الحكومة كلها في ورطة، إذ ينص على حظر تصوير صور عمليات الشرطة وبثها ومعاقبة المنتهكين بالسجن لمدة عام ودفع غرامة 45 ألف يورو.

وذكر الأليزيه، أمس الجمعة، أن ماكرون أكد أنه «مصدوم جداً» من الصور التي أظهرت عناصر من شرطة باريس وهم يضربون المنتج ويشتمونه. وقال مصدر في الحكومة الفرنسية، أمس الجمعة، إن ماكرون أجرى، أول من أمس، محادثات مع درمانان للدعوة لمعاقبة عناصر الشرطة الذين تورطوا في ضرب ميشال زيلكر السبت الماضي. وتم توقيف أربعة عناصر شرطة عن العمل بعد الاشتباه بقيامهم بضرب المنتج، في حادثة صورتها كاميرات عديدة وأثارت جدلاً على أعلى مستويات الدولة الفرنسية. وقال درمانان، للقناة الثانية بالتلفزيون الفرنسي الخميس الماضي، إن الضباط سيجازون إذا تأكدت المزاعم. وأضاف درمانان، الذي يفترض أن تستمع لجنة القوانين في الجمعية الوطنية لإفادته الإثنين المقبل، أن هؤلاء العناصر «لطخوا بزة الجمهورية».

وقال وزير العدل إيريك دوبون موريتي أنه «صدم بهذه الصور». وأقر بأنه لو لم تكن هناك صور «لما عرفنا» هذه القضية، مؤكداً أنه «يجب التصوير». ورأى زعيم حزب فرنسا المتمردة جان لوك ميلانشون في ذلك «دليلاً رهيباً على الطبيعة الحيوية للحق في تصوير عمل الشرطة». وأشار إلى المادة 24 من مشروع قانون «الأمن الشامل»، التي تنص على معاقبة نشر صور لقوات الأمن بهدف الإساءة. ويثير النص الذي أقرته الجمعية الوطنية الثلاثاء الماضي، ويفترض أن يخضع لمزيد من المناقشات في مجلس الشيوخ، جدلاً حاداً. والنص الذي يلقى تأييد نقابات الشرطة واليمين واليمين القومي، يقضي في المادة 24 بفرض عقوبة السجن لسنة واحدة، وغرامة قدرها 45 ألف يورو، لنشر «صورة وجه أو أي عنصر آخر لتحديد هوية» أفراد في قوات الأمن خلال عملهم، عندما يسبب ذلك «ضرراً لسلامتهم الجسدية أو العقلية».

أما اليسار والمدافعون عن الحريات العامة فيرون أنه «مساس غير متكافئ» بحرية الإعلام، وإشارة إلى ميل ماكرون إلى الاستبداد. وأعلن رئيس الوزراء جان كاستيكس، مساء الخميس، تشكيل «لجنة مستقلة مسؤولة عن اقتراح صياغة جديدة» للمادة التي ينوي عرضها بنفسه على المجلس الدستوري. وظهر زيلكر، في اللقطات التي نشرها موقع «لوبسايدر»، وهو يتعرض للضرب على يد الشرطة عند مدخل استوديو للموسيقى في باريس. وأوضح الضحية، الذي تقدم بشكوى إلى المقر الرئيسي للمفتش العام للشرطة الوطنية، «قالوا لي مرات عدة زنجي قذر وهم يوجهون اللكمات لي». وأضاف أن «الأشخاص الذين يتعين عليهم حمايتي يهاجمونني. لم أفعل شيئاً أستحق عليه ذلك»، موضحاً «لا أريد سوى أن يعاقب القانون هؤلاء الأشخاص الثلاثة». ويفيد محضر الواقعة، الذي اطلعت عليه وكالة «فرانس برس»، أن عناصر الشرطة الثلاثة تدخلوا السبت الماضي لمحاولة اعتقال زيلكر لأنه لم يكن يضع كمامة. وقالوا «بينما كنا نحاول اعتراضه جرنا بالقوة إلى المبنى». وفي لقطات كاميرات المراقبة من الاستوديو، يظهر العناصر الثلاثة وهم يدخلون إلى الاستوديو، ويمسكون بالرجل ثم يلكمونه. ويشاهد في اللقطات نفسها المنتج يقاوم توقيفه ثم يحاول حماية وجهه وجسده.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

«مساس بإنسانيتنا»

لاقى اعتداء عناصر من الشرطة الفرنسية على المنتج الأسود ميشال زيلكر السبت الماضي إدانات كبيرة في الداخل الفرنسي. وكتب زعيم نواب الغالبية الرئاسية وزير الداخلية السابق، كريستوف كاستانير: «من خلال اعتداء لا يطاق على ميشال يتم المساس بإنسانيتنا». ودان لاعب كرة القدم كيليان مبابي، في تغريدة، «مقطع فيديو لا يحتمل» و«عنف غير مقبول»، فيما كتب أنطوان غريزمان «أحزن لبلدي فرنسا».

دعا ماكرون لمعاقبة الشرطيين الذين ضربوا المُنتج (لودوفيك مارين/فرانس برس)

الحدث

افرج عن 3 إيرانيين مقابل استرالية (فرانس برس)

كواليس التبادل الثلاثي للسجناء

طهران ـ **العربي الجديد**

كشفت إيران، أمس الجمعة، عن تفاصيل عملية تبادل سجينة أسترالية مع ثلاثة مواطنين إيرانيين، أجرتها أمس الأول، في صفقة لافتة للنظر، كونها نفذت بين أطراف عدة، إيران وأستراليا وتايلاند، التي دفعت ثمن الإفراج عن المواطنة الأسترالية.

كما اتضح أن للاحتلال الإسرائيلي علاقة غير مباشرة بالصفقة، فالإيرانيون المفرج عنهم كانوا متهمين بالتخطيط لاغتيال دبلوماسيين إسرائيليين في تايلاند في العام 2012، غير أن عمليتهم فشلت بعد تفجير عرضي حصل في مقر إقامتهم، خلف خمس إصابات.

وكشف نائب وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، الذي أشرف على تنفيذ الصفقة في مطار مهر آباد غربي طهران، عن المزيد من التفاصيل، أمس الجمعة. وأشار، في تصريحات نشرها عبر قناته على منصة «تليغرام»، إلى أن بلاده أجرت خلال العام الأخير «على الأقل 5 صفقات تبادل سجناء مع أميركا وفرنسا وتايلاند وأستراليا». وأكد أنه تم الإفراج عن 8 مواطنين إيرانيين في هذه الصفقات، مقابل إطلاق سراح 6 أجانب معتقلين في إيران.

صفقة التبادل الأخيرة كانت «فريدة» من نوعها، هكذا وصفها عراقجي، مضيفاً أنها «كانت نتيجة عمل دبلوماسي دؤوب ومكثف مع تايلاند وأستراليا واستغرقت أكثر من عام». وعن الأسباب التي جعلت هذه الصفقة «فريدة»، قال عراقجي إنها «كانت بين ثلاث دول، وأفرج عن ثلاثة إيرانيين مقابل أجنبي واحد فقط، فضلاً عن أن الصفقة نفذت في مطار طهران، أي أنه تم إطلاق سراح الإيرانيين الثلاثة أولاً ودخلوا إيران، ثم خرجت السجينة الأسترالية من البلاد»، مشيراً إلى أن التبادل «تم من خلال طائرة أسترالية خاصة نقلت أولاً السجناء الإيرانيين إلى طهران».

ولم يكشف المسؤول الإيراني عن أسباب اعتقال الإيرانيين الثلاثة في تايلاند. كما أن وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية تحدثت خلال اليومين عن أن هؤلاء «نشطاء اقتصاديين حاولوا الالتفاف على العقوبات الأميركية». لكن وسائل الإعلام والسلطات التايلاندية كشفت عن هويتهم، مشيرة إلى أن الثلاثة هم: سعيد مرادي، ومحمد خزاعي، ومسعود صداقت زادة. والثلاثة متهمون بالضلوع في عملية الاغتيال الفاشلة لدبلوماسيين إسرائيليين في تايلاند في 2012، وأجرت السلطات محاكمات لهم خلال السنوات الماضية. وفشلت العملية إثر تفجير حصل في البيت الذي كانوا يسكنون فيه، أدى إلى إصابة 5 أشخاص. كما أن أحد الإيرانيين وهو سعيد مرادي، قد بترت قدماه بعد رميه قنبلة أثناء ملاحقته، بحسب وسائل الإعلام التايلاندية.

والمواطنة الأسترالية التي أفرجت طهران عنها هي كايلي مور غيلبرت، أستاذة الدراسات الإسلامية في جامعة ملبورن. وكانت السلطات الإيرانية اعتقلتها في سبتمبر/أيلول 2018 في مطار الإمام الخميني أثناء عودتها إلى أستراليا. وصدر بحقها حكم قضائي بالسجن لعشرة أعوام بتهمة «التجسس». ونشر التلفزيون الإيراني خلال اليومين الأخيرين تقارير مصورة عن غيلبرت، متهماً إياها بالتجسس لصالح الاحتلال الإسرائيلي. وتشير تقارير إعلامية إلى أن الأسترالية زارت إيران بدعوة من جامعة الزهراء وجامعة الأديان والمذاهب في مدينة قم.